مستقبل الزراعة
في الرأسمالية المعاصرة

تأليف

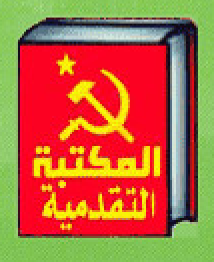
سمير أمين

ترجمة

مصطفى مجدى الجمال

سعد الطويل

دار العين للنشر



مستقبل الزراعة
في الرأسمالية المعاصرة

مستقبل الزراعة
في الرأسمالية المعاصرة

سمير أمين

الطبعة الأولى / ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م



دار العين للنشر
٤ ممر بهلر - قصر النيل - القاهرة
تليفون: ٢٣٩٦٢٤٧٥، فاكس: ٢٣٩٦٢٤٧٦
E-mail: elainpublishing@gmail.com

الغلاف: غادة خليفة

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠١٥/٨٤٧٦
I.S.B.N 978 - 977 - 490 - 320 - 5

مستقبل الزراعة
في الرأسمالية المعاصرة

تأليف
سمير أمين

ترجمة
مصطفى مجدي الجمال
سعد الطويل

دار العين للنشر



بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

أمين، سمير

مستقبل الزراعة في الرأسمالية المعاصرة/ تأليف: سمير أمين؛ ترجمة: مصطفى مجدى الجمال، سعد الطويل.

الإسكندرية: دار العين للنشر، ٢٠١٦

ص؛ سم.

تدمك: ٥ ٣٢٠ ٤٩٠ ٩٧٧ ٩٧٨

١- الزراعة - اقتصاديات

٢- الرأسمالية

أ- الجمال، مصطفى مجدى (مترجم)

ب- الطويل، سعد (مترجم مشارك)

جـ - العنوان

٣٣٨,١

رقم الإيداع/ ٨٤٧٦ / ٢٠١٥

المحتويات

تقديم

تستهدف الدراسات المُجمّعة في هذا الكتاب بيان أهمية قضية مستقبل المجتمع القروي، وأوجه نقص الحلول التي يقترحها الفكر الليبرالي الدارج في مجالها، ثم معاينة الخطوط العامة للحل البديل الديمقراطي الإنساني.

كانت جميع المجتمعات السابقة على الرأسمالية ريفية الطابع حتى استوعب الإنتاج الزراعي 80 % وأكثر من إجمالي قوة عملها. ثم أتت الثورة الصناعية التي صاحبت نشأة الرأسمالية، فحلّت الممارسات التي تتحكم في النمط الرأسمالي محل المبادئ التي كانت تقوم على أساسها إعادة تكوين المجتمع الريفي القديم، فأنجزت انقلابا شاملا في الموازين بين الريف والحضر.

فظهر في البلدان التي صارت مركز المنظومة الجديدة نمط إنتاج زراعة رأسمالي الطابع قائم على الاندماج الشامل في البنية الرأسمالية بمعنى الاعتماد على سوق المال للحصول على تمويل المعدات والمدخلات (بالإضافة إلى احتكار هذه الزراعة الرأسمالية

على وسائل الميكنة) والاعتماد على أسواق الاستهلاك التي تسيطر عليها مؤسسات التجارة الرأسمالية. وأتاح هذا التحوّل الجذري ارتفاع الإنتاجية في القطاع الزراعي بمعدل لا سابق له، حتى سمح لأقلية صغيرة (5 % وأقل) أن تغطى احتياجات الاستهلاك الغذائي لمجتمع حضري ميسور. فتجلّى إذن التوسع الرأسمالي في تصفية المجتمع القروي القديم وتهجير الأغلبيات المكوّنة من صغار وفقراء الفلاحين إلى المدن الصناعية الجديدة وإلى الخارج (أمريكا بصفة خاصة).

وعلى ضوء هذه التجربة التاريخية الناجحة يزعم أنصار الاقتصاد الليبرالي الدارج أن على البلدان المتخلفة – حيث تظل نسبة سكان الريف مرتفعة – أن تسير على منوال البلدان المتقدمة، وأن تحاكي سياستها التي استهدفت تصفية المجتمع القروي، فهي الوسيلة الوحيدة التي تضمن ارتفاع معدل الإنتاجية في الزراعة إلى المستوى المطلوب لمواجهة طلب الحضر المتصاعد.

ويبدو هذا الاستخلاص من عبرة التاريخ رشيدًا في الوهلة الأولى. ولكن تجاهل تغيّر الظروف التي تحول دون تكرار التجربة الأوربية يفقد هذه النظرة السريعة من قوتها الإقناعية. فهي تتجاهل أولًا أن النموذج الأوربي الذي تطوّر خلال قرن ونصف القرن، اتسم بالصناعات الصاعدة التي قامت على عمالة كثيفة. ويستحيل تكرار

هذا التطور لأن المطلوب من الصناعة في العالم الثالث المعاصر، أن تقوم على التكنولوجيات الحديثة ذات الإنتاجية المرتفعة كي تواجه احتياجات المنافسة في الأسواق الداخلية (التي يفترض أنها مفتوحة)، وفي الأسواق العالمية أيضًا. كما أن الدعوة إلى التقليد تتجاهل أن أوربا استفادت من الهجرة إلى أمريكا التي استوعبت فائض سكانها. فأين هي القارات التي يمكن أن يهاجر إليها فائض سكان الريف الآسيوي والأفريقي المعاصر؟

إن هذه السياسات التي يمكن إرجاعها لمنطق الرأسمالية الذي يتجه دائمًا نحو التوسع، ستؤدي إلى التهديد بتدمير حيوات أكثر من مليارين ونصف المليار فلاح في القارتين، وهو ما يقارب من نصف سكان الكوكب، الذين سيجدون أنفسهم غير قادرين على المنافسة. فماذا سيكون مصير هؤلاء الفلاحين، غير النزوح إلى العشوائيات الحضرية، ليعيشوا فيما يشبه معسكرات احتجاز شديدة البؤس.

ومن المهم الإشارة أيضًا، إلى أن الزراعة القروية ليست نتاج فقط وراثة الماضي البعيد قبل انتشار الرأسمالية، وإنما هي أيضًا نتاج تفاعل هذه الأنماط القديمة مع مقتضيات تكييفها واندماجها في المنظومة الرأسمالية الحديثة. لكن برغم انتشار قيم وممارسات الرأسمالية داخل هذه المجتمعات القروية لم يؤد ذلك، إلى اندماجها

تمامًا داخل هذه المنظومة الرأسمالية، فقد ظلت هذه المجتمعات قروية، واستمر "إنتاج الكفاف" يشكل نسبة مرتفعة، خاصة بين الفئات الوسطى والفقيرة من الفلاحين.

وبناء على ما سبق، يمكن أن نستنتج أمرين بالغي الأهمية: أولًا، أنه من المهم عند تناول المسألة الزراعية التميز المنهجي بين مفهوم الزراعة الرأسمالية، ومفهوم الزراعة في الرأسمالية.

ثانيًا، إن التوجه المستمر للرأسمالية نحو التوسع، أدّى إلى تبنيها إستراتيجيات وسياسات تستهدف أساسًا، القضاء على الزراعة القروية في الجنوب لصالح إعادة إنتاج مسار الزراعة العائلية التي نشأت في الغرب، وأيضًا المزارع الرأسمالية المتخصصة. وهي سياسات ستؤدي إلى تدمير المجتمعات الفلاحية في آسيا وأفريقيا، عن طريق القضاء على جيوش من منتجي الفلاحين من العمالة الرخيصة، كما سبق ذكره. فصورة المستقبل التي يرسمها هذا التطور هي صورة كوكب العشوائيات. فالمنطق الذي يتحكم في النظام الرأسمالي المعاصر ليس معنيًا بإشباع الحاجات الحقيقية لمئات الملايين الذين يقاسون من الجوع البالغ والفقر المدقع، ولكنه معني بالدرجة الأولى بضمان إضافة الملايين من الدولارات، لأرباح رأس المال العالمي وعملائه المحليين. فالرأسمالية الحالية لم تعد قادرة حتى على ضمان مجرد الحياة لما يقرب من نصف الإنسانية، وهو ما جعلني أصف هذه

المرحلة بالشيخوخة المتأخرة للرأسمالية. فلقد صار من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن نستبدل هذا المنطق، بمنطق آخر للتنمية أكثر عقلانية، ورشادًا.

فما العمل إذن؟ وما البديل؟

أتصور أن البديل يكمن في ضرورة "إنعاش الزراعة القروية". ولكن المصطلح لا يقوم مقام الوصفة السحرية الجاهزة. فتكاد تجربتا الصين (وفيتنام) تنفردان في هذا المجال بما تقدمانه لنا من عبرٍ مفيدة. بيد أن اختلاف السوابق التاريخية والظروف الملموسة الراهنة تمنع تمامًا تعميم عِبَر التجربة الصينية. فتقع على عاتق الحركة المصرية مسئولية إبداع طريق قروي يلائم ظروفنا الملموسة.

إن التحليل العام المطروح في هذا الكتاب، عن طابع التحدي الذي يمثله مشروع تصفية المجتمع القروي، ينطبق على جميع بلدان آسيا وأفريقيا، بما فيها مصر. ومن المهم الإشارة إلى تباين درجة تغلغل الممارسات الرأسمالية في تحويل أساليب الإنتاج الزراعي من قطر إلى آخر. فهناك بلدان أصبحت الأرض فيها تمثل سلعة يخضع التصرف فيها لتقلبات أمواج السوق دون اعتبار للأوجه الأخرى في إعادة تكوين العلاقات الاجتماعية. ومصر من

هذه البلدان من زمن بعيد، الأمر الذي أدّى إلى تشوه بالغ ملحوظ في واقع المجتمع القروي حتى فقد الريف المصري شخصيته التاريخية ولم يعد فاعلا في هيكلة التطور المجتمعي. وفي هذه الظروف لا ريب أن يتعرّض إنعاش المجتمع القروي في مصر إلى عقبات أصعب مما هي عليه في مجتمعات أخرى.

للدراسات المجمعة في هذا الكتاب أهمية خاصة بسبب تجاهل الحركات الاجتماعية المعاصرة لأهمية التحديات التي تمثلها قضية مستقبل الزراعة القروية. ولنلاحظ أن جميع هذه الحركات – ومنها الثورة المصرية – تتسم بطابع حضري. ولقد غابت، عن وعي هذه الحركات الحضرية، أهمية نضال صغار وفقراء الفلاحين من أجل الاحتفاظ بحقهم في الاستحواذ على الأرض بواسطة الملكية أو الإيجار. فصار التغلب على هذا النقص واجبًا ينبغي أن تعطى له الأسبقية في جدول عمل الحركات الشعبية. فيستحيل أن تحقق هذه الحركات انتصارات حاسمة في غياب إقامة تحالف طبقي شعبي يضم معًا الريف والحضر.

إن النتائج التي يطرحها هذا الكتاب، لم أتوصل إليها من خلال قراءات منهجية فقط في هذا المجال، وإنما أيضًا من خلال اشتراكي في حوارات رصينة مع مناضلي حركات الدفاع عن حقوق الفلاحين، والتي لم تكن أقل أهمية في تبلور وجهة نظري في الموضوع. وأودُّ

أن أذكر هنا بصفة خاصة الحركات المجمّعة في مؤسسة "الطريق القروي" (Via campesina)، وحركة إنعاش الزراعة القروية في الصين.

أشكر الصديقين العزيزين سعد الطويل ومصطفى الجمال للترجمة الممتازة لفصلين من الكتاب. وأشكر الصديقتين العزيزتين نادرة الديب وماجدة رفاعة لقراءتهما المسودة وإبدائهما ملاحظات قيمة بالإضافة إلى كتابة أجزاء من الكتاب على الآلة. وأشكر المسئولين في مركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة الذين قدموا خدمات أتاحت الإصدار السريع للكتاب.

الفصل الأول

نحو تصفية الزراعة القرويّة

الزراعة العائلية الرأسمالية الحديثة

أودّ في الصفحات التالية إظهار السمات الرئيسية لآليات عمل نمط الإنتاج الرأسمالي في قطاع الزراعة الحديثة المتقدمة. والمقصود النظر في تشكل وتطوّر قطاع الزراعة في بلدان المركز التاريخي القائد (المكون من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا واليابان وكندا وأستراليا) ويتكون هذا القطاع من مزارع عائلية تعتمد بالأساس على عمل أفراد أسرة واحدة. علمًا بأن إنتاجية عملهم قد ارتفعت إلى مستويات غير مسبوقة في التاريخ وغير موجودة خارج منطقة المراكز المذكورة. فبلغ إنتاج العامل سنويا 1500 طن من الحبوب. وسمح هذا الإنجاز لجزء ضئيل من العمالة – نحو 5 % من القوى العاملة المعبأة في البلدان المعنية – بإنتاج الكميات الضخمة المطلوبة لإطعام سكان المجتمع بأكملهم بوفرة، بل سمح حتى بإنتاج فائض للتصدير.

ويختلف سياق هذا النمط في تنظيم الإنتاج الحديث تمامًا، عما هو في القطاعات الصناعية القائمة على قاعدة المنشأة الكبرى، التي تتيح توظيف قوة عاملة ضخمة العدد للاستفادة من تقسيم العمل إلى حدّه الأقصى، الأمر الذي أتاح بدوره قفزة نوعية في الإنتاجية. واستمرت هذه الحركة في اتجاه تضخيم المنشآت الصناعية انطلاقا من الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر إلى عهد قريب – العقود الأخيرة للقرن العشرين – فأخذ اتجاه التطوّر في الانقلاب نحو تفتيت المنشآت الكبرى وتوزيع إنتاجها على وحدات أصغر

موزعة على صعيد عالمي ومرتبطة بعضها ببعض، في كوكب تشرف عليه الاحتكارات المأمولة العملاقة للدول الإمبريالية. ولن أناقش هنا مغزى هذه الظاهرة الجديدة التي تناولت بحثها في كتاباتي الحديثة.

لذلك فقد تخيل الفكر الاقتصادي السائد في القرن التاسع عشر أن ذلك القانون لا بد أن يفعل فعله أيضًا في مجال الزراعة، بحيث أن تستفيد المزرعة الكبرى من مزايا تقسيم العمل على نطاق واسع. وبالتالي توقع أن المزارع الشاسعة التي يعمل فيها مئات العمال سوف تحل محل المزارع القروية الصغيرة الموروثة من العصور السابقة على تحديث فنون وتكنولوجيات الإنتاج. وكان الفكر البورجوازي وأيضًا فكر الماركسية التاريخية في القرن التاسع عشر يشتركان في هذه الرؤية. ويشير كتاب كارل كوتسكي الكلاسيكي عن "مستقبل الزراعة" إلى هذا الإجماع في الرأي. وقد اقتنع لينين نفسه بهذه الرؤية، ومدح كتاب كوتسكي، حتى إنه تصور أن بناء الاشتراكية يجب بدوره أن يقوم على أساس جمع المزارع العائلية القروية في وحدات شاسعة، التي تحققت تاريخيا فيما سُمي بالكلخوز والسفخوز.

بيد أن التطوّر الذي فرض نفسه في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذ سياقا آخر تماما. فما حدث بالفعل خلال

القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين قد تجلّى في "تحديث" المزارع العائلية المحدودة الحجم من حيث عدد العاملين فيها. غير أن العملية اقتضت تركيز ملكية الأرض الزراعية (أو حيازتها) لصالح هؤلاء المزارعين الناجحين في التحديث، وتصفية الأغلبية المكونة من صغار الفلّاحين الذين عانوا من إفقار متفاقم حتى هاجروا إلى المدن أو إلى الخارج.

فقد اقتضى تحديث المزرعة العائلية الحصول على مساحات من الأرض الجيدة تفي بالغرض: لا صغيرة جدًا ولا كبيرة بلا فائدة. بحيث أن تتلاءم المساحة المستغلة لكل مرحلة من مراحل التطوّر مع نوعية الوسائل الآلية المستخدمة، ومع حجم العمل الذي يستطيع المزارع القيام به هو وأعضاء عائلته. فتوسعت بالتدريج مساحة المزرعة العائلية النموذجية إلى ثلاثين هكتارا في أوائل القرن الحالي. والمقصود بالمتوسط المسجّل مساحة المزرعة القائمة على أراضٍ ذات الجودة المتوسطة والتي تستطيع العائلة استغلالها دون لجوء إلى عمل خارجي بنسب مرتفعة. وبالتالي أصبح إنتاج العامل لكل هكتار مستغلًا نحو خمسين طنًا في المتوسط.

فأثبتت الزراعة الأسرية الحديثة قدرة استثنائية في المرونة والتكيف، مع تطوّر الطلب وأساليب الإنتاج، فاقت منافسيها المعتمدين على منشآت زراعية شاسعة.

أتحـــدث عن تكوين طبقـــة جديدة مـــن "المزارعين" ولا أقول "الفلّاحين". علمًا بأن هذا النعت يشير إلى الطابع الرأسمالي الجديد لكيان هذه الطبقة. فهي طبقة رأسمالية بكل معاني الكلمة. فالمزارع ينتج للسوق، حتى باتت نســبة إنتاجه لاستهلاك العائلة تقترب من الصفر؛ ولم يعد فعل عامل الإنتاج للكفاف يقوم بدور في صنع القرار فيما يخص نوعية وكمية وأســلوب الإنتاج. حتى أصبح القرار في هذه المجالات يخضع لمطالب الســوق ولا غير. والمزارع المعني هـــو صاحب أدوات إنتاج حديثة – جـــرارات وآلات أخرى – أي بمعنى آخر صاحب رأســمال. علما بأن أكثر من 95 % من الآلات الثقيلة المستخدمة في الزراعة على صعيد عالمي مركزة في زراعة البلدان المركزية المذكورة. يضاف إلى ذلك أن في كثير من الأحيان المزارع هو أيضا مالك الأرض التي يزرعها. هذه هي القاعدة في الولايــات المتحدة. ويختلف الأمر في بعض البلدان الأوربية حيث يضطر المزارع الرأسمالي الحديث إلى استئجار أرض (بالكامل أو جزئيا) من ملّاك. ولكن القوانين المعمول بها في هذه البلدان قد تمّ تكييفها حتى تحمي حقوق المستأجر على حساب حقوق المالك.

وفي هذه الظروف أصبح الطابع الطبقي للمزارع إشــكاليًا، إذ إنـــه يقدم أهم عنصر من عناصر العمل هو وأفراد عائلته، ولو أنه في بعض الأحيان يلجأ إلى أيد عاملة مأجورة، ولكن بعدد محدود، واحد أو اثنين من المســاعدين بصفة دائمة أو بعدد أكبر ولكن في

الأوقات الموسمية فقط (لجمع محاصيل الفاكهة على سبيل المثال). ولكن هذا المزارع هو أيضا رأسمالي صاحب أدوات إنتاج. بل هو أيضا مالك عقاري في بعض الأحيان.

وبالتالي كان ينتظر أن يتشكل دخله من جمع عائد عمله زائد ربح رأسماله وزائد – إذا كان يملك أرضه – ريع الملكية العقارية. وكان الأمر يميل إلى أن يكون على هذا المنوال بالفعل في الزراعة الرأسمالية الحديثة خلال القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين. فصارت طبقة المزارعين الرأسماليين (ولا أقول الفلّاحين) جزءا من الكتلة البورجوازية السائدة على صعيد الوطن مع غيرهم من الرأسماليين العاملين في القطاعات الأخرى. وقد تجلّى هذا الوضع في تكوين أحزاب خاصة بهم دخلت في تحالفات مع أحزاب أخرى في مواجهة الطبقة العاملة الصاعدة.

هؤلاء المزارعون غير قرويين في طابعهم، ولو أنهم يسكنون الريف بطبيعة الحال. أمّا المجتمع القروي المكون من هؤلاء الفلّاحين – الذين لم يصبحوا مزارعين رأسماليين – فقد ظلّ موجودًا، ولكن في الأفول والتصفية التدريجية.

لقد أخذ شكل اندماج قطاع هؤلاء المزارعين في النظام الرأسمالي بأكمله يتحوّل انطلاقا من بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنه بدأ في التصاعد خلال العقود الأخيرة – انطلاقا من سبعينيات القرن

العشرين. ففي خلال هذه العقود الأخيرة ارتفعت درجة التركيز في إشراف الاحتكارات المأمولة العملاقة حتى أنجزت نقلة نوعية. ويقوم جوهر التحليل الذي طرحته حول قسمات الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة على هذه الملاحظة.

الزراعة القروية المندمجة في الرأسمالية الحديثة

تختلف قصة تطوّر الزراعة القروية في تخوم المنظومة العالمية الرأسمالية الحديثة عن سياق التطوّر المذكور والخاص بالزراعة في مراكز هذه المنظومة.

وسوف أتناول في الصفحات التالية عرضًا لأوضاع الزراعة القروية التي لا تزال تحتشد في صفوفها مئات الملايين من فلّاحي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، تاركًا للقسم اللاحق إبداء ملاحظاتي حول أشكال جيوب الزراعة الرأسمالية التي ازدهرت في بلدان الجنوب في الماضي والحاضر. تشمل الزراعة القروية نماذج متباينة من أنماط التنظيم الاجتماعي والاقتصادي. علمًا بأن هذه الأشكال ليست نتاج وراثة الماضي البعيد، السابق على انتشار الرأسمالية فقط، بل هي أيضًا نتاج تفاعل هذه الأنماط القديمة مع مقتضيات تكيّفها واندماجها في المنظومة الحديثة. فتجمع الزراعة القروية بين

ممارسات ذات طابع غير رأسمالي وممارسات جديدة حتى أصبحت تمثل قطاعا من المجتمع يندمج تمامًا في المنظومة الرأسمالية. بخلاف ما يزعمه الخطاب الدارج الذي يتحدث عن "تهميش" الريف، بمعنى ضعف ظواهر اندماجه في الرأسمالية. فلا بد من التمييز بين مفهوم الزراعة الرأسمالية ومفهوم الزراعة في الرأسمالية.

1– يحتشد في المجتمع الريفي للقارات الثلاث (آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) ما لا يقل عن ثلاثة مليارات من البشر، وهي نسبة ما زالت قريبة من نصف عدد الإنسانية. علما بأن 95 % (على أقل تقدير) من هؤلاء الريفيين المزارعين هم فلّاحون بكل معاني الكلمة. فلا تزيد نسبة العاملين في القطاعات الزراعية الرأسمالية على 5 % من سكان الريف في القارات الثلاث. فهذه الزراعة الرأسمالية لا تشكل سوى جيوب في المجتمع الريفي. بيد أن هذا الوضع لا يعني أن دورها "هامشي" في تحديد موازين القوى الاجتماعية والسياسية. بينما تختلف نسب سكان الريف القرويين إلى إجمالي سكان القطر المعني اختلافا ملحوظا، فهي نسب لا تزال تتجاوز الـ70 أو 80 % في بعض البلدان وبين 40 إلى 50 % في بلدان أخرى، في حين تنخفض إلى 10 % وأقل في أحوال أخرى لا سيما في أمريكا اللاتينية. وتبسيطا للأمور أقول إن الزراعة القروية سائدة في أرياف آسيا (بعد استبعاد اليابان وآسيا السوفيتية سابقا) وأفريقيا (عدا جنوب أفريقيا) بينما يكاد ينحصر وجودها في أمريكا اللاتينية في المناطق

التي تسكنها شعوب ذات أصول هندية أمريكية.

2- تتسم إنتاجية العمل المعبأ في هذه القطاعات المختلفة للاقتصاد القروي بتخلفها الشديد بالمقارنة مع إنتاجية العمل في الزراعة الرأسمالية للشمال. بل أخذ التفاوت بينهما في التصاعد منذ قرنين ولا يزال.

تنقسم الزراعة القروية بدورها إلى قسمين يكادان يتعادلان من حيث حجم إنتاج كل منهما، بينما يختلفان من حيث حجم القوة العاملة المعبأة في صفوف كل منهما.

فهناك مناطق استفادت بما تمت تسميته "الثورة الخضراء"، والتي أنشأتها مؤسسات المعونة الدولية الغربية. واستهدفت الثورة الخضراء زيادة الإنتاج مع ارتفاع الإنتاجية من خلال اللجوء إلى وسائل الري واستخدام الأسمدة والمبيدات والبذور المنتقاة، إلى جانب إدخال بعض أدوات الإنتاج المستحدثة دون الوصول إلى مستوى استخدام الجرارات والآلات الثقيلة كما هو الأمر في زراعة الشمال. وهناك مناطق أخرى لم تأتها إلى يومنا هذا تحديثات الثورة الخضراء. علما بأن هذا التقسيم ليس قاطعا، فهناك درجات في إنجازات الثورة الخضراء. كما أن بلدان الجنوب لا يمكن تبويبها في أحد النمطين. فهناك أقاليم استفادت من الثورة الخضراء وأقاليم استُبعدَت في نفس القطر. وجدير بالإشارة أن تطوّر الزراعة القروية في الصين اتخذ

سبيلا خاصة (وكذلك في فيتنام) يختلف تمامًا عما حدث في المناطق الأخرى التي طبقت فيهـــا وصفات الثورة الخضراء. وبالتالي فإن الاستنتاجات العامة التي أطرحها، والمستخرجة من قراءتي لأفضل البحوث في هذا المجال (ولا سيما كتابات مازويه) تخص الجنوب مع استبعاد الصين وفيتنام.

وعندما أتحدث عن سمات الزراعة القروية المستحدثة من خلال الثورة الخضراء أقصد تركيز النظر على الزراعة القروية، دون الالتفات لما قد حدث في جيوب الزراعة الرأسمالية. ذلك لأن برامج الثورة الخضراء قصدت كلٍّ من القطاعين. فوفّرت فرصا للتقدم والتحديث في زراعة كبار الملّاك العقاريين الرأسماليين إلى جانب عملها من أجل تشجيع ظهور طبقة جديدة من صغار المنتجين القرويين. وبعد استبعاد البيانات التي تخص تطوّر زراعة كبار الملّاك الرأسماليين. توصلت إلى الاستنتاجات الآتية:

ارتفعت إنتاجية العمل في القطاع القروي المستحدث – مقاسة بإنتاجية العامل الواحد سنويًا – حتى أصبحت تعادل ما بين 10 إلى 30 طنًا من الحبوب (في مقابل 1500 طن في المراكز المتقدمة).

بما أن تحقيق التقدم في إنتاجية الزراعة الرأسمالية في المراكز قد اقتضى التوسّع في المساحات المستغلة حتى تتلاءم مع التقدم التكنولوجي، فإن تحقيق تقدم مماثل في الزراعة القروية للتخوم قد

دفع إلى التوسع في حيازات المنتجين المعنيين. فالثورة الخضراء أنجزت أكبر إنجازاتها حينما كان الفلّاح المعني يملك (أو يحوز بالإيجار) 5 هكتارات(*) على الأقل. وبالتالي فإن إنتاج العامل للهكتار المستغل يتراوح حول ما يعادل 6 أطنان من الحبوب في المتوسط في مقابل 50 طنًا في المراكز.

أما في القطاع القروي الذي لم تأتِ له الثورة الخضراء، فقد ظلّ إنتاج العامل سنويا لا يتجاوز ثلاثة أطنان من الحبوب. لأن الحيازات هنا ظلّت صغيرة فلم تتوسع، في غياب استخدام أدوات الإنتاج المستحدثة (مثل المحراث أو الجرار الصغير). فالفلّاح الذي يعمل بيديه (بالفأس لا غير)، لا يستطيع أن يستغل أكثر من هكتار واحد. فإنتاج الفرد للهكتار هو أيضًا 3 أطنان.

خلاصة المقارنة: يبلغ إنتاج العامل للهكتار في المتوسط 50 طنًا من الحبوب في الزراعة الرأسمالية المتقدمة، و6 أطنان في الزراعة القروية المستحدثة، و3 أطنان في الزراعة القروية غير المستحدثة.

(*) الهكتار: وحدة مساحة تساوي 10.000 متر مربع (بالفرنسية: Hectare).

والجدول التالي يلخص نتائج المقارنة التي قمنا بها:

	إنتاج العامل سنويا (طن حبوب)	المساحة المستغلة (هكتار)	إنتاج العامل للهكتار (طن حبوب)
الزراعة العائلية الرأسمالية المتقدمة	2000 /1000	30	66 /33
المتوسط	1500	30	50
الزراعة القروية المستحدثة	50 /10	5	10 /2
المتوسط	30	5	6
الزراعة القروية غير المستحدثة	5 /1	1	5 /1
المتوسط	3	1	3

الأرقام المسجلة في هذا الجدول مستخرجة من قراءتي في كتاب مازويه Mazoyer

تركيبة المنظومة الزراعية في الرأسمالية الحديثة

لم تنحصر الوسائل التي عبأتها نظم الحكم الرأسمالي لدفع التطوّر في الزراعة بحيث يتلاءم مع مقتضيات إعادة تكوين وتوسع التحكم الرأسمالي في مراكزه وتخومه، على النمطين المذكورين أعلاه. وسوف أشير فيما بعد إلى تنوع أشكال الزراعة الرأسمالية، وكشف الاتجاهات التي تحكم تطوّر مختلف هذه الأنواع في المستقبل.

لقد نظرنا إلى كلٍّ من نمط الزراعة العائلية المتقدمة ونمط المزرعة القروية من زاوية إنتاجيتها فقط. ويكاد ينصب اهتمام علم الاقتصاد الدارج، بهذا الوجه للمشكلة دون غيره من أوجه الواقع المجتمعي المعقد. ذلك لأن هذا العلم المزعوم يعتبر أن "تحدّي التحديث" ينحصر في السباق من أجل ارتفاع إنتاجية الأنشطة الاقتصادية. ولكن للتشكيلات القروية طابع إشكالي، نتاج تاريخ امتدّ على مدى قرون. أولًا تاريخ تكوين هذه التشكيلات قبل ظهور الرأسمالية، وثانيا تاريخ اندماجها في الرأسمالية. فاختلاف تلك المسارات التاريخية القديمة والحديثة من قطر إلى آخر، ومن عصر إلى آخر. أدّى إلى أن "المجتمع القروي" بالمفرد افتقد وضوح الرؤية للأهداف الإستراتيجية المطلوبة، من أجل تحقيق استجابات فاعلة للتحديات التي تواجهها المجتمعات المعنية.

لن أتناول هنا هذه الإشكاليات التي سبق أن كتبت في شأنها في كتابات أخرى. أودّ فقط أن أذكر القارئ بأنني قد قدمت بخصوص تاريخ القرون السابقة على الحداثة الرأسمالية عرضا قائما على تمييز بدا لي جوهريًا بين المجتمعات الريفية التي تم بناؤها على أساس مبدأ الملكية المشاعة للأرض وبين تلك المجتمعات التي اخترعت أشكالا من الملكية الخاصة للأرض. علما بأن مفهوم الملكية المشاعة هو بدوره قد تجلّى في أنماط متباينة من حيث تنظيم حقوق الأفراد والعائلات والجماعة القروية، كما أن مبدأ الملكية الخاصة لا

يرادف العمل بمفهوم الملكية الخاصة كما هو اليوم، طبقا لممارسات البورجوازية. فمن المهم التأكيد هنا إلى وجوب التمييز بين حقوق "أسياد الأرض" في النظم القديمة (الإقطاعية وغيرها) وحقوق "ملّاك الأرض" في الرأسمالية. فلقد تحكمت خصوصيات الأنماط الملموسة لهذه المجتمعات القروية في ظهور وإنماء هياكل طبقية متباينة من حيث نوعيتها، وتعامل العناصر المكونة لها بعضها ببعض. (الطبقات السائدة في مواجهة الطبقات المسودة).

ثم اتخذت عملية اندماج هذه المجتمعات بوصفها تخومًا في الرأسمالية العالمية، أشكالًا هي الأخرى متباينة ومتكيفة لخصوصية الوظيفة المطلوبة من القطر المعني القيام بها في خدمة الرأسمالية العالمية السائدة. على سبيل المثال اندمجت مجتمعات أمريكا اللاتينية باكرا، انطلاقا من فتح القارة، وأعيدت هيكلة المجتمعات القروية الهندية الأمريكية حتى تتكيّف مع مقتضيات سيادة رأسمالية عصر المركنتيلية(*). واندمج الريف المصري في ظلّ الاحتلال البريطاني، وأعيدت هيكلته كي تصير مصر "عزبة" تُوفّر القطن للصناعة البريطانية. واندمجت فنزويلا ومنطقة الخليج العربي بصفتها مناطق متخصصة في توفير النفط. سوف أرجع فيما بعد للنظر في التطوّرات الراهنة التي تتحكم في إعادة هيكلة متجمعات التخوم في عصر العولمة الليبرالية والأدوار الجديدة المطلوبة من الزراعة في إطاره.

(*) عصر المركنتيلية: حسب معجم المنجد نزعة للمتاجرة من غير اهتمام بأي شيء آخر.

أضرب مثالا بالوسائل التي تمت تعبئتها لاندماج الإنتاج القروي في المنظومة العالمية، بالنسبة إلى العديد من البلدان الأفريقية انطلاقا من أواخر القرن التاسع عشر. فهنا لعب القمع السياسي دورا أساسيا من أجل إنجاز الهدف. فأجبرت السلطات الكولونيالية الفلّاحين بأن ينتجوا أنواعا خاصة من المحاصيل للتصدير (القطن، القهوة... إلخ) معتمدة على واجب جديد فرض عليهم، ألا وهو دفع الضرائب. وبما أن النظام لم يقدم للفلّاحين وسائل تتيح لهم جمع المبلغ المطلوب فلم يكن هناك حل غير إنتاج المحاصيل المطلوبة. ثم استفادت السلطات من استمرار الإنتاج للكفاف لتخفيض عائد العمل المعبأ في إنتاج المحاصيل المطلوبة للتصدير إلى حده الأدنى. كما أن الملكية المشاعة أتاحت تجاهل الريع العقاري في تحديد أسعار المنتجات المعنية. يضاف إلى ذلك أن احتكارات تجارية انفردت بالإشراف على التسويق. وقد ضمن هذا النمط من اندماج المجتمعات القروية أسعارا بخسة لمنتجاتها. خلاصة القول إننا نتعرض هنا إلى نمط تدميري إلى أقصى الحد، فلم يضمن إعادة تكوين الأيدي العاملة، وتحسين ظروفها، ولم يوفر شروط دوام صلاحية الأرض نفسها.

اتّخذت وسائل الاندماج سياقات أخرى في المجتمعات الطبقية القديمة في آسيا وشمال أفريقيا. فدخل الاستعمار في تحالف مع طبقات محلية قائدة لفتح سبيل لتأسيس نمط رأسمالي قائم على الملكية العقارية الكبرى. أدّى هذا التطوّر إلى تجديد نوعية علاقات

الإنتاج كي تتكيّف مع الإطار العام الجديد، وتحديث الهيكل الطبقي للمجتمع القروي. فظهرت أنماط لملكية الأرض استوحت القوانين والممارسات الغربية. وقد أنتجت هذه التحالفات تفاوتا متصاعدا في ترتيب هرم الطبقات الفلّاحية. فكرّس التطوّر موقع فئة أغنياء الفلّاحين، الأمر الذي صاحبه منطقيا تضخيم فئة فقراء الفلّاحين المعدومين وإفقارهم. وتعطي سياسة بريطانيا في الهند نموذجا بارعا لهذا النمط الرجعي من التطوّر الاجتماعي، وقد أدليت بملاحظاتي بهذا الصدد لتلقي الضوء على أسباب الاختلاف فيما حققته كل من الصين والهند خلال العقود الأخيرة في مجال تنمية زراعتهما.

ولكن – على الرغم مما يمكن اعتباره تقدّما في تفشي قيم وممارسات الرأسمالية داخل المجتمع القروي – ظلّ هذا المجتمع "قرويا" – مندمجا في الرأسمالية دون أن يصبح رأسماليا تمامًا. فنسبة الإنتاج للكفاف ظلّت مرتفعة خاصة لدى الفئات الوسطى والفقيرة من الفلّاحين.

أتت الثورة الخضراء لتكريس اتجاه التطوّر نحو مزيد من الاستقطاب الاجتماعي إذ إن الفئات الوسطى والغنية هي التي استفادت منها، بينما ظلت الجماهير الفقيرة عاجزة عن جمع شروط استفادتها منها. أكثر من ذلك، خلقت الثورة الخضراء إطارا مناسبا لزيادة فاعلية وسائل إشراف رأس المال الاحتكاري الإمبريالي. فتزايد اللجوء إلى

الاقتراض، واستخدام مدخلات صناعية من الأعلى، وكذلك تدعيم موقع شركات التسويق من الأسفل، قد أتاحوا معا امتصاص نصيب متصاعد من القيمة المنتجة محليًا لتضخيم أرباحِ الاحتكارات. بحيث أنه إذا كانت الإنتاجية قد شهدت ارتفاعا ملحوظًا فإن دخول الفلّاحين لم تتبع هذا الارتفاع، ولم تطرأ عليها أي زيادة. وتوّفر الدراسات القيّمة في هذه التجارب (من الهند إلى الفيليبين وتايلاند والمكسيك) معلومات ملموسة تؤكد قولي.

على أن تجربة أمريكا اللاتينية فيما يخصّ تفشي ممارسات الرأسمالية في قطاع الإنتاج الزراعي قد اختلفت عن النمط الآسيوي العام. وذلك بسبب ما ترتب على نوعية الاندماج المبكر للقارة في المنظومة الرأسمالية الناشئة.

كما أن – ولأسباب أخرى تمامًا – ظلّت سمات التطوّر في الصين قبل وبعد انتصار الثورة الشيوعية منفردة في نوعها.

أشكال الزراعة الرأسمالية الصريحة في الجنوب

ليست الزراعة القروية المستحدثة الشكل الوحيد لتغلغل علاقات الإنتاج الرأسمالية وقيمه وأساليبه في مجتمعات التخوم. فهناك أيضا أشكال رأسمالية صريحة فعلت فعلها.

بيد أن هذه الأشكال في آسيا وأفريقيا (الأمر يختلف بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية) تستخدم عادة عمالة محدودة العدد، مما يجعلها تظهر بصفتها جيوبا داخل محيط المجتمع القروي (ثلاثة مليارات نسمة)، ولعلها توظف نحو 50 مليون عامل (أي بعائلاتهم 200 مليون نسمة). ولكن هذا لَا يعني أن دورها ثانوي في هذه المجتمعات المعنية، بل على العكس، تحتل هذه الأنشطة الرأسمالية، مكانًا مميزا وحاسما في إدارة السياسة والاقتصاد المحلي.

شهد الغزو الكولونيالي في آسيا وأفريقيا تأسيس مزارع شاسعة متخصصة في بعض المحاصيل امتلكها مباشرة رأسمال الوطن الأم الكولونيالي مثل مزارع الشاي لشركة ليبتون البريطانية في سريلانكا. كما أن المهاجرين الأوربيين قد حصلوا على مساحات شاسعة من الأرض استولت عليها السلطات الكولونيالية من المجتمع القروي المحلي. هكذا ظهر قطاع جديد من المزارع الشاسعة في المغرب وكينيا وزيمبابوي وجنوب أفريقيا، صارت ركنا من أهم أركان نظام الأبارتهايد. واحتلت هذه المزارع ذات الطابع الرأسمالي الصريح مكانًا حاسما في الاقتصاد المحلي لا سيما الصادرات، وكذلك في الإدارة السياسية للنظام الكولونيالي الاستبدادي.

يقال إن هذا النمط من الزراعة الرأسمالية قد جلب الخير الذي تمثل في ارتفاع إنتاجية المزارع المعنية. ولا يقال بهذا الصدد

إن ارتفاع الإنتاجية في هذه الحالة منوط ببخس الأجور المدفوعة للعمال الزراعيين وباستخدام أسوأ أساليب استغلال الموارد الطبيعية (الأرض والمياه والغابات) من حيث صلاحيتها للبيئة.

ولكن أهم من كل ذلك هو بزوغ ممتلكات شاسعة لطبقة جديدة من كبار الملّاك العقاريين المحليين، بتشجيع مشترك من السلطات الإمبريالية ومن النظام السياسي الاستبدادي المحلّي. فتحوّلت طبقة قديمة من الأعيان وأسياد الأرض إلى طبقة رأسمالية الطابع من الملّاك. لقد طرأ مثل هذا التحوّل في مصر في القرن التاسع عشر وفي البنجال وفي مناطق أخرى من شمال الهند. لقد أثار هذا التحوّل حوارا حاميا في صفوف الحركة الوطنية والشيوعية في مصر. فوصفت الناصرية وأقسام من الحركة الشيوعية المصرية هذه الطبقة بأنها "إقطاعية الطابع". واعتمد هؤلاء في تبرير موقفهم على ملاحظة أن هؤلاء الملّاك لم يقوموا باستغلال الأرض بأنفسهم بل وزعوها للإيجار لصغار الفلّاحين الذين لم يستحدثوا طرق الإنتاج التقليدية. فهنا نرى فعلا المنهج الرأسمالي في إدارة الملكية من جانب، ومناهج استغلال المجتمع القروي من جانب آخر يتداخلان. ولكن هذا النمط من الملكية الرأسمالية للأرض يشجع أصحابها إلى اللجوء إلى أساليب مستحدثة في تثمير المنشأة، اتضحت قوة عملها خلال العقود الأخيرة.

وقبل ذلك شملت الثورة الخضراء قطاع زراعة كبار الملّاك إلى جانب سعيها في سبيل إنعاش الحيازات المتوسطة. وكانت النتيجة هي من جانب، تكرّيس وسائل اندماج الزراعة في المنظومة العالمية، ومن جانب آخر، النزول بوضعية الزراعة إلى وضع المنتج من الباطن.

لذلك فقط رأى بعض الماركسيين – وأنا منهم – أن لهذا النمط من الإصلاح طابعا رأسماليا من الأصل.

ساد هذا النمط من الملكية العقارية الرأسمالية في أمريكا اللاتينية، فهناك بزغت من الأصل طبقة محلية (ولو من أصول أوربية) استولت على النصيب الأكبر من الأراضي المنزوعة من السكان الأصليين. لدرجة أن النمط القروي – حينما استمر في الوجود ظاهريا (في مناطق جبال الأنديز) – قد عانى من تشوه أفرغه من مغزاه الأصلي.

واليوم نرى هذا النمط من الزراعة القائمة على ملكيات شاسعة (الضِياع latifundium) – مساحتها أضعاف ما هي عليه في الزراعة العائلية – يسود في شمال شرق وجنوب البرازيل وفي الأرجنتين وفي مناطق أخرى من القارة. بحيث إن نسبة سكان الريف قد انخفضت إلى 10 % أو أقل. فتمت تصفية المجتمع القروي حتى صار يمثل جيوبا فقط في محيط الرأسمالية الزراعية.

ولكن حينما ننظر في فاعلية هذه الرأسمالية من حيث إنتاجيتها وممارستها فيما يخص قضايا البيئة، سوف نجد أنها تتخلّف عن نمط الرأسمالية العائلية الحديثة تخلفا بارزًا! يضاف إلى ذلك أن هذا النمط يوفر لرأسمال الاحتكارات الإمبريالية فرصا تتيح امتصاص نصيب ملحوظ من القيمة المنتجة محليًا وتحويله إلى ريع احتكاري إمبريالي. فالنمط هو نمط رأسمالية التخوم وليس خطوة نحو بناء هيكل رأسمالي على منوال ما هو في المراكز التاريخية. أي بعبارة أخرى لا يمثل نجاح هذا النمط خطوة في اتجاه اللحاق، بل تجديد وتحديث لشروط التبعية.

نحو تصفية الزراعة العائلية والزراعة القروية

تسعى القوى القائدة في الرأسمالية المعاصرة إلى تصفية الزراعة العائلية في الشمال والزراعة القروية في الجنوب.

ليست الزراعة العائلية الرأسمالية الحديثة زراعة قروية بالمعنى الصحيح للكلمة إذ أنها ازدهرت على أنقاض الزراعة القروية وتهجير الأغلبية من فقراء الفلّاحين. ولقد فتح هذا التطوّر سبيلا لتكوين المزارع العائلية الرأسمالية المستحدثة.

سبق أن رأينا كيف أتاح التطوّر الرأسمالي للاحتكارات السائدة

تحوّل جميع الأنشطة بما فيها الزراعة إلى مقام المنتج من الباطن. ولكن طموحات الاحتكارات المأمولة لا حدود لها. ويبدو أنها تسعى الآن إلى ترسيخ منشآت من نوع جديد (أجروبيزنس) متخصصة لأقصى حد في نوعية إنتاجها (مثل تربية الدجاج وإنتاج الألبان... إلخ) يفترض أن الإشراف على إدارتها يمكنه أن يجلب أرباحا متزايدة. علمًا بأن توسع هذا القطاع من (أجروبيزنس) يصحبه بالموازاة انسحاب المزارع العائلية من هذه الأنشطة.

عيوب هذه الاستحداثات التي تنكر تمامًا مبادئ احترام البيئة معروفة للجميع. لذلك اختارت مجموعة من المزارعين العائليين الانضمام إلى الشبكة الدولية النشيطة المسماة "الطريق القروي" (campesinavia) معلنة بذلك نيتها في الدفاع عن البيئة وإنعاش الحياة القروية الجماعية.

يحمل مشروع تصفية الزراعة القروية في الجنوب مخاطر سنرى أنها أكثر كارثية بالنسبة لمستقبل الحضارة الإنسانية.

وإذا افترضنا إمكان تنفيذ خطة منهجية لتطوير الزراعة في الجنوب مستوحاة من المسار الذي أتاح إنجازات الزراعة في الشمال، فطبقًا لذلك يمكن أن نتخيل أن 50 مليون مزرعة "حديثة" – لعلها توظف 200 مليون عامل – تستطيع أن توفر لسكّان المدن ما يشترونه حاليا من إنتاج الزراعة القروية الوطنية. ذلك بشرط حصول المزارع

المســتحدثة على المســاحات المطلوبة من الأرض باقتطاعها من المجتمع القروي مع اختيار أجودها، وبشرط أن النظام الاقتصادي يمدّها بالأموال والتجهيزات وأن يفتح لها التسويق الملائم.

ولكن ماذا سيحدث بالنسبة إلى المليارين أو المليارين والنصف مليار من الفلّاحين الذين لم يخرجوا فائزين في المنافسة التي بزغت من خلالها الطبقة الجديدة من المزارعين الناجحين؟

يقول أنصار هذا المخطط إن باب الهجرة مفتوح لهم. بيد أن هذا الخطاب لا يقدم لنا حســابا دقيقا لحجم الهجرة اللازمة كي تعوّض تصفيــة الزراعة القروية. لقد اســتفاد الأوربيون فعلا من الهجرة إلى أمريكا بالأســاس على نطاق لا يقارن مع حركات الهجرة من الجنوب إلى الشمال. فكانت نســبة سكان أوربا 18 % من إجمالي سكان الكوكب عام 1500، فأصبحت نسبة الأوربيين وأخلافهم ذوي الأصــول الأوربية 36 % عام 1900: بعبارة أخرى أتاحت الهجرة تكوين "أوربا" ثانية وليــس أقل! هل نتخيل اليوم فتح أربع قارات أمريكية لهجرة الجنوب المعاصر؟ هذا هو مدى التحدي.

هل تستطيع الصناعة الحالية استيعاب الأعداد الهائلة من العمالة الناتجة عن تصفية الزراعة القروية؟ هل يمثل التوظيف في الصناعة المحلية مخرجا ملائمًا مع حجم الهجرة؟ هنا أيضا لا بد أن نتذكر أن صناعات أوربا في القرن التاسع عشر كانت بالفعل تحتاج عمالة

كثيفة. ثم تغيرت الصورة مع تقدم التكنولوجيا. واليوم يطلب من دول الجنوب أن تكون قادرة على المنافسة في أسواق مفتوحة، الأمر الذي يقتضي استخدام التكنولوجيات الحديثة خفيفة العمالة. وفي هذه الظروف، ولو افترضنا المعجزة التي يمثلها إنجاز معدل نمو مرتفع (لا يقل عن 7 % سنويا) على مدى عقدين أو أربعة عقود وعلى صعيد الجنوب بأكمله (أي 85 % من سكان الكوكب)، لن تستوعب الأنشطة الحضارية أكثر من نصف الهجرة المتوقعة. فصورة الكوكب الظاهرة في هذا المخطط، هي صورة كوكب العشوائيات.

أين يكمن قصور الفكر الذي يحول دون إدراك مدى الكارثة التي يمثلها مشروع تصفية الزراعة القروية؟

تعاني الأغلبية في المجتمع القروي الراهن من الفقر، وأحيانا من الفقر المتفاقم. ولكن هؤلاء الفقراء يعيشون اليوم على الإنتاج للكفاف، أو حد أدنى منه. فكيف سيُعَوّض زوال هذا المورد؟ يقتضي مواجهة ذلك، اتخاذ إجراءات رشيدة على المستوى القومي لتعويض هؤلاء الفلاحين عن الخسارة الناجمة من تصفية الزراعة القروية، من الفوائد المستخرجة من ارتفاع الإنتاجية في الزراعة الرأسمالية. هذا بينما لا يعترف الاقتصاد الدارج أو يتجاهل هذا الوجه من التحدي المتمثل في هجرة أعداد هائلة من صغار وفقراء الفلاحين إلى المدن. وشتان ما بين هذا التناول للاقتصاد الدارج، القائم على

معيار الربحية الفردية وبين عقلانية قومية وإنسانية أوسع في شمولها لأمور المجتمع.

وبذلك دخلت الرأسمالية عصر أفولها إذ إن فتح مجال جديد للتوسع في التراكم الرأسمالي يقتضي تحطيم مجتمعات بأكملها. فلقد أصبحت الرأسمالية تدعو بشكل مباشر إلى إبادة نصف الإنسانية وتحطيم البيئة، كما أنها لم تعد قادرة على ضمان إعادة تكوين شروط حياة الكوكب.

وفي مواجهة هذا التحدي الفاجع تبلورت حركات شعبية نضالية، إلى جانب اتخاذ بعض دول الجنوب مبادرات تسعى إلى إصلاح الاختلال في موازين القوى على صعيد عالمي. ولكن هذه الحركات والمبادرات لن تنجز أهدافها طالما لم تطرح بديلا شاملا متماسكا في مواجهة مشروع تصفية المجتمع القروي.

لهذا المشروع البديل اسم ألا وهو "إنعاش المجتمع القروي" تقدمت بدفعه إلى الأمام شبكات من المفكرين المناضلين أقيمت بالتحديد من أجل إنجاز أهداف المشروع، تعمل تحت شعارات سياسية وفي بلاد متباينة، من الصين وفيتنام حيث نشأت الحركة، إلى بلدان أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، في إطار أنشطة مؤسسة ("الطريق القروي" campesinaVia)، فاسم هذه المؤسسة يحمل في حد ذاته معنى المشروع.

وبالنظـــر إلى تباين الظروف التي تحيــط بنضال الفلّاحين فلا يختزل الشـــعار "إنعاش المجتمع القروي" في وصفة جاهزة. وقد اســـتخلصت من مشاركتي في هذه الشبكات بعض العبر أقدمها في الملاحظات الأربع الآتية:

أولا: ينطلق المشروع من الملاحظة أن التصفية المتسرعة للمجتمع القروي وما يصاحبها من هجرة إلى العشوائيات لا يمكن قبوله اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا. وبالتالي يجب البحث عن حلول تضمن تثبيت السكان في الريف. بشرط أن تفتح السياسة المعنية مجالات لتحسين ظروف المعيشة القروية.

ثانيا: وبالنتيجة ينحصر التحدي في وجوب كشف وسائل فاعلة تتيح رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية في إطار المنشأة العائلية الصغيرة. دون أن يفترض ذلك تبنّي المذهب الذي يقول إن "الصغير يحلو" بالضرورة وبشكل عام.

ثالثا: إن المشروع يسعى إلى تحقيق التقدم الاقتصادي مع تكريس إنجازات اجتماعية تقدمية. أي بعبارة أخرى يستهدف المشروع تحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة بين المنشآت القروية والعائلية.

رابعا: لا يقوم المشروع على تخيلات ماضوية والدعوة إلى العودة إلى الأصول الصالحة المزعومة. بل ينطلق من نقد الإرث

التاريخي وتقويم ما قد طرأ من تحوّلات على النّظم القديمة وتكييفها مع متطلبات النظام الإمبريالي المسيطر.

يندرج المشـــروع الصيني لإنعاش المجتمع القروي في مسيرة تاريخية حققت إنجــازات اجتماعية بعيدة المدى، ألا وهي ضمان مساواة العائلات الريفية في الحصول على الأرض في ظلّ سيادة ملكية الدولة ورفض تحويل الأرض إلى مقام الســلعة. بحيث إن النمــوذج الصيني يقوم على الإنتـاج الصغير دون الاعتماد على مبدأ الملكية الصغيرة. حيث يجد هذا المشـــروع القروي مكانه في إطار سياســة للتنمية الوطنية المستقلة. فالصين تسير على قدمين إحداهما تتجلّى في بناء منظومة إنتاجية صناعية شــاملة ومتكاملة وقادرة على أن تتحرك بقدر من الاســتقلال، بحيث تتفادى الصين تحويل منشــآتها الإنتاجية إلى مقام المنتج من الباطن للاحتكارات المتحكمة في الاقتصاد العالمي. أمــا القدم الثانية فتتجلّى بالتحديد في تطويــر القدرة الإنتاجية الزراعية من أجل إنجاز الاســتقلال الغذائي، وعلى أساس تدعيم المنشأة العائلية. ويتيح التفاعل الناجح بين الوجهين للمشــروع ضبط حركة الهجــرة وتوجهها في إطار خطة بناء كوكب من المدن الصغيرة والموزعة على جميع الأقاليم، بحيث يســتطيع الفلّاح أن يوظّف في أنشــطة صناعية ومدنية في مواســم فراغ العمل الزراعي. وقد تناولت عرض مشروع إنعاش

المجتمع القروي الصيني بشـــيء من التفاصيل حتى أظهر طابعه الملموس. و هناك أيضًا تجارب أخرى ازدهرت في إطار تاريخي وسياســـي آخر لا تقل أهمية.

الفصل الثاني

الزراعة الرأسمالية والزراعة في الرأسمالية

السيادة على الغذاء

نورد هنا مجموعة من العناصر التحليلية للإجابة عن بعض الأسئلة الرئيسية عن الزراعة في عصرنا:

(أ) ما نوع الزراعة (الرأسمالية، الاشتراكية، الفلاحية) الذي يضمن السيادة على الغذاء التي يستحيل من دونها بناء مجتمع متعدد الأقطاب؟

(ب) ما أسلوب الإنتاج الزراعي الذي يجب أن يحصل على الأولوية في عملية صنع القرار من أجل التنمية؟

(ج) كيف يمكن التوفيق بين النمو المطلوب في الإنتاج الغذائي وبين الاحتفاظ بحيوية الأرض للأجيال القادمة؟

وستشدد المساهمة الحالية – دفاعًا عن الحل الفلاحي – على بناء التوافق بين النضالات الجارية في الظروف المختلفة لشمال وجنوب كوكبنا.

الزراعة العائلية في العالم المعاصر:

أوجه التقارب والاختلاف بين الشمال والجنوب

في الشمال: زراعة أسرية كفء مندمجة تمامًا في الرأسمالية السائدة.

أظهرت الزراعة العائلية الحديثة – السائدة في أوربا الغربية والولايات المتحدة – تفوقها الواضح على الأشكال الأخرى من الإنتاج الزراعي. إذ إن الإنتاجية السنوية للعامل فيها (تتراوح بين ألف وألفي طن من الحبوب) لا مثيل لها، وهو ما مكّن قسمًا ضئيلًا من السكان (نحو 5 %) من إمداد القطر بأكمله بوفرة، بل وحتى إنتاج فوائض قابلة للتصدير. كما أظهرت الزراعة العائلية الحديثة قدرة غير عادية على استيعاب التحديثات إلى جانب مرونة أكبر في التكيف مع الطلب.

ولا تشترك هذه الزراعة مع خاصية معينة للرأسمالية، وبالتحديد نمطها الأساسي في تنظيم العمل. ففي المصنع يساعد عدد العمال في التقسيم المتقدم للعمل، الأمر الذي يقفز بإنتاجية العامل. بينما في الزراعة العائلية يتم اختزال قوة العمل إلى فرد أو فردين (زوجي المزرعة) ويساعدهما أحيانًا شخص أو اثنان أو ثلاثة معاونين، أو عمال دائمون، إلى جانب الاستعانة في أوقات بعينها بعدد أكبر من العمال الموسميين (خاصة موسم حصاد الفواكه والخضر). ويمكن القول عمومًا بعدم وجود تقسيم للعمل محدد بشكل قاطع، حيث تتعدد وتتنوع مهام الفرد المختلفة. وبهذا المعنى لا تعد الزراعة العائلية زراعة رأسمالية. غير أن هذه الزراعة العائلية الحديثة تشكل جزءًا لا ينفصم عن الاقتصاد الرأسمالي الذي تندمج فيه تمامًا.

ولم يعد الاستهلاك الذاتي هو العنصر الأهم في هذه الزراعة العائلية. فهي تعتمد كليةً في مشروعيتها الاقتصادية على الإنتاج للسوق. ومن ثم فإن المنطق الحاكم للخيارات الإنتاجية لم يعد هو ذاته عند فلاحي الأمس – والذي حلله تشاينوف (Chayanov 1986) – أو عند فلاحي بلدان العالم الثالث حتى اليوم. فالفلاحون "يشترون" الآلات (بالائتمان في الغالب) ومن ثم تصبح "ملكية" لهم. ويعتبر الفلاح في منطق الرأسمالية عاملًا ورأسماليًا في ذات الوقت، وينبغي أن يتطابق دخله مع مجموع الأجور عن عمله وأرباح ملكيته لرأس المال المستخدم. لكن الأمر هنا ليس هكذا. فالدخل الصافي للفلاحين يمكن مضاهاته بالأجر المتوسط في الصناعة في البلد المعنيّ. وكما هو معلن تستهدف سياسات التدخل والتنظيم من جانب الدولة في أوربا والولايات المتحدة – حيث يسود هذا النوع من الزراعة – ضمان المساواة بين دخلي "الفلاح" و"العامل". ومن ثم تتحصل شرائح من رأس المال الصناعي والمالي من خلال السلسلة الغذائية على أرباح الفلاحين من استخدام رأس المال. كما أن التحكم في الإنتاج الزراعي من خلال التجارة الحديثة (وخاصة السوبر ماركت) تقلل استقلال عمل السلسلة الغذائية.

كما أن المكون الخاص بريع الأرض، والذي يشكل في الاقتصادات التقليدية مقابل إنتاجية الأرض لا يتمثل – في الزراعة العائلية بأوربا والولايات المتحدة – في المقابل الذي يحصل عليه

الفــلاح أو المالك (في حالة لم يكن المالك فلاحًا). ويعتبر النموذج الفرنســي المسمى "تخدير المالك" بالغ الدلالة، حيث بمقتضاه تنال حقوق الفلاح الأولوية على حقــوق المالك. وفي الولايات المتحدة حيث يعتبر "احترام المِلكية" أولوية مطلقة: يتحقق الشــيء نفسـه بإجبار كل الأسر الفلاحية فعليًا على امتلاك الأرض التي تزرعها. وهكذا يختفي ريع المِلكية من دخل الفلاحين.

كذلك ترجع كفاءة هذه الزراعة العائلية إلى حقيقة أنها تزرع (سواء كمالك أم لا) أرضًا جيدة كافية، أي ليست صغيرة جدًا ولا كبيرة جدًا. وقد أوضح مارسيل مازويه Marcel Mazoyer بشكل جيد كيف أن مساحة المسطح المزروع قد اتسعت تدريجيًا، حيث كانت تتطابق في كل مرحلة من مراحل تطوير المعدات الآلية مع ما يمكن أن يقوم به فلاح بمفرده (أو وحدة أسرية صغيرة).

ومن ثم فإن الوحدة العائلية الزراعية، الكفء (بالفعل)، هي مجرد مقاول من الباطن، يقع بين فكي كماشة: فمن ناحية هناك الشركات الزراعية (التي تفرض البذور المنتقاة اليوم، وربما الكائنات المعدَّلة وراثيًا غدا) والصناعة (التي توفر المعدات والمنتجات الكيماوية) والمال (الذي يقدم الائتمان الضروري)، ومن ناحية أخرى هناك تسليع السوبر ماركت. وتشبه حالة الفلاح هنا الحرفيّ (المنتج الفردي) الذي اعتاد نظام الورشة أو "العمل من الباطن" (مثل النساج الذي يسيطر عليه التاجر الذي يزوده بالغزول ويبيع المنتَج).

ومن الصحيح تمامًا القول بأن شكل الزراعة هذا ليس الوحيد في العالم الرأسمالي الحديث. فهناك أيضًا شركات الأعمال الزراعية الضخمة لملاك كبار يوظفون أعدادًا كبيرة من العاملين (عندما لا تكون هذه الضياع مؤجرة لفلاحين أسريين). وقد كانت هذه هي الحال بوجه عام في أراضي المستعمرات، وما زالت موجودة في جنوب أفريقيا (وهو من نوع اللاتيفونديا الذي ألغاه الإصلاح الزراعي في زيمبابوي). وتوجد منه أشكال مختلفة في أمريكا اللاتينية، وتأخذ في بعض الحالات طابعًا "مُحدَّثًا" (أي مُمَيْكن) كما في بلدان المخروط الجنوبي.

وكانت "الاشتراكية القائمة من قبل" قد أجرت تجارب مختلفة في الأشكال "الصناعية" للإنتاج الزراعي. وكانت "الماركسية" الكامنة وراء هذا الخيار هي ماركسية كارل كاوتسكي Karl Kautsky الذي "تنبأ" عند نهاية القرن التاسع عشر ليس بتحديث الزراعة العائلية (من حيث المعدات والتخصص) وإنما باختفائها كليًا لصالح وحدات الإنتاج الكبير – كالمصانع – وأعتقد أن هذا سيستفيد من مزايا التقسيم الداخلي الدقيق للعمل. غير أن هذه النبوءة لم تتحقق في أوربا أو الولايات المتحدة. إلا أن هذه الخرافة قد انتقلت إلى الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية (مع بعض الاختلافات البسيطة) والصين وفيتنام (وفق الشروط الخاصة بهذا البلد) وكوبا في وقت ما. وإلى جانب الأسباب الأخرى وراء فشل هذه التجارب (أي الإدارة البيروقراطية،

سوء التخطيط على مستوى الاقتصاد الكلي) فقد وقعت أخطاء أيضًا في تقييم مزايا تقسيم العمل والتخصص المستنتَجة – دون أي مبرر – من أشكال بعينها من الصناعة، ومطبَّقة على مجالات أخرى من الإنتاج والنشاط الاجتماعي.

وبينما هناك اعتراف الآن بأسباب هذا الإخفاق، لا يمكن قول الشيء نفسه عن أشكال الإنتاج الزراعي في أمريكا اللاتينية، والقسم الجنوبي من أفريقيا المذكورين من قبل. ومع ذلك فإن الفشل واضح أيضًا، على الرغم من الربحية والقدرة التنافسية لهذه الأشكال المحدَّثة من اللاتيفونديا. ذلك لأن هذه الربحية تتحقق من خلال هدر إيكولوجي مريع (تدمير نهائي للطاقات الإنتاجية والأراضي الصالحة للزراعة) ناهيك عن الاستغلال الاجتماعي (أجور بائسة).

في الجنوب: الفلاحون الفقراء كجزء من الرأسمالية الطرفية المسيطر عليها

تشكل الزراعات الفلاحية نصف البشرية تقريبًا (3 مليارات إنسان). ولكن تختلف أنماط هذه الزراعة: فهناك زراعات استفادت من الثورة الخضراء (أسمدة، مبيدات، بذور منتقاة) على الرغم من عدم كونها مميكنة بدرجة عالية، ولكن إنتاجها ازداد إلى ما بين 100 و500 قنطار للعامل، بينما هناك من استمر إنتاجهم على حاله

كما كان قبل تلك الثورة أي نحو عشرة قناطير للعامل. وبينما كان متوسط الفجوة بين إنتاج الفلاح في الشمال ونظيره في الجنوب 10:1 قبل عام 1940 فقد اتسعت الآن إلى 100:1. وبكلمات أخرى فإن معدل التقدم في الإنتاجية الزراعية قد تجاوز بكثير معدلات التقدم في الأنشطة الأخرى، الأمر الذي أدّى إلى خفض الأسعار الواقعية من 5 إلى 1.

كما أن هـذه الزراعة الفلاحية في بلـدان الجنوب تندمج حقًا، وبشـكل كبير في الرأسـمالية المحلية والعالمية. غير أن الدراسة المتعمقة ستكشـف على الفور أوجه الشـبه والاختلاف بين نمطي الاقتصـاد "العائلي".

فهناك اختلافات كبيرة، مرئية وغير منكورة مثل: أهمية أغذية البقاء في الاقتصادات الفلاحية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لبقاء السكان الريفيين؛ انخفاض كفاءة الزراعة غير المجهزة بالجرارات أو غيرها من العناصر المتمركزة غالبًا في الملكيات الكبيرة؛ الفقر في العالم الريفي (يشكل الريفيون ثلاثة أرباع من يعانون من سوء التغذية)؛ نقص القدرة المتزايد لهذه الأنظمة في ضمان الإمدادات الغذائية للحضر؛ يؤدي التفاقم الكبير في مشكلات الاقتصاد الفلاحي إلى الإضرار بنصف البشرية تقريبًا.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات نجد الزراعة الفلاحية مندمجة

بالفعل في المنظومة الرأسمالية العالمية السائدة. حتى إن مساهمتها في السوق تعتمد على المدخلات المشتراة (على الأقل بالنسبة للكيماويات والبذور المنتقاة) وتقع ضحية الاحتكارات التي تتحكم في تسويق تلك المنتجات. وبالنسبة للأقاليم "المستفيدة" من "الثورة الخضراء" (أو نصف الزراعة الفلاحية في الجنوب) ينزح رأس المال أرباحًا هائلة من المنبع للمصب. ولكنها بالنسبة للنصف الآخر من فلاحي الجنوب تأخذ في حسبانها – نسبيًا – ضعف إنتاجهم.

هل من الممكن والمرغوب قيام الرأسمالية بتحديث الزراعة في الجنوب؟

دعونا نستخدم فرضية إستراتيجية لتطوير الزراعة في الجنوب تحاول بشكل منهجي إعادة إنتاج مسار الزراعة العائلية الحديثة في الشمال. ومن السهل أن نتصور لو أن نحو 50 مليونًا من المزارع الأحدث قد حصلت على مساحات أكبر من الأرض لزوم أنشطتها (بأن تأخذها من الاقتصاد الفلاحي، مع اختيار الأراضي الأفضل بالطبع) ولو أنها تمكنت أيضًا من الوصول اليسير إلى أسواق رأس المال، فإن هذا سيمكنها من إنتاج ما يتحصل عليه المستهلكون الحضريون حاليًا من الزراعة العائلية. ولكن ماذا سيحدث لمليارات المنتجين الفلاحين غير القادرين على المنافسة؟ سيتم القضاء عليهم لا محالة وخلال فترة قصيرة من الزمن، أي مجرد عقود قليلة. وماذا سيكون

مصير هؤلاء البشر الذين يعدون بالمليارات، ومعظمهم بالفعل هم أفقر الفقراء، من سيمنحهم الغذاء؟ وليس بوسع أية تنمية رأسمالية – مهما كانت قدرتها التنافسية وحتى مع الافتراض المتفائل بمعدل نمو سنوي متواصل 7 % لثلاثة أرباع البشرية – ليس بوسعها أن تستوعب حتى ثلث احتياطي العمل هذا خلال فترة خمسين عامًا. وليس بإمكان الرأسمالية – بمقتضى طبيعتها – حل المسألة الفلاحية: فالأفق الوحيد الذي تستطيع توفيره هو كوكب مليء بالعشوائيات ومليارات البشر "الزائدين على الحاجة".

هكذا وصلنا لنقطة ينفتح فيها ميدان جديد لتوسع رأس المال "تحديث الإنتاج الزراعي" والذي سيؤدي بالضرورة إلى تدمير– بالمعنى الإنساني – لمجتمعات بأكملها. فنصبح إزاء خمسين مليونًا من المنتجين الأكفاء الجدد (أي نحو 200 مليون نسمة باحتساب عائلاتهم) في جانب، مقابل إقصاء ثلاثة مليارات إنسان في الجانب المقابل. ولن يشكل الجانب الخلاق في هذه العملية سوى نقطة ماء في محيط من التدمير. وأستنتج من هذا أن الرأسمالية قد دخلت في مرحلة الشيخوخة المتدهورة: حيث لم يعد منطق النظام قادرًا على ضمان مجرد بقاء الإنسانية (Amin, 1997, 1998). وهكذا تصبح الرأسمالية بربرية وتقود مباشرة إلى الإبادة الجماعية. وقد أصبح ضروريًا أكثر من أي وقت سبق إزاحة المنطق الرأسمالي وإحلال منطق تنموي أكثر عقلانية.

ما العمل إذن؟ إنه من الضروري القبول باستمرار الزراعة الفلاحية في المستقبل المنظور من القرن الحادي والعشرين. ولا يكمن السبب وراء هذا في حنين رومانسي إلى الماضي، وإنما ببساطة لأن حل المشكلة يتطلب التخلي عن المنطق الذي يقود الرأسمالية، والمشاركة في مسيرة الانتقال الطويلة إلى الاشتراكية العالمية. لذلك من الضروري إعمال السياسات اللازمة لتنظيم العلاقة بين "السوق" والزراعة الفلاحية. ويجب أن تكون هذه السياسات المنظمة ذات طبيعة خاصة متلائمة مع الشروط المحلية – على المستويين الوطني والإقليمي – وأن تحمي الإنتاج الوطني، ومن ثم ضمان سيادة الأمم على غذائها. وبعبارة أخرى: فك الارتباط بين الأسعار المحلية والأسعار السائدة فيما تسمى السوق العالمية. ومن ثم فإن الزيادة التدريجية في إنتاجية الزراعة الفلاحية – وهي الزيادة التي ستكون بطيئة بلا شك ولكن متواصلة – سوف تجعل من الممكن التحكم في نزوح سكان الريف إلى المدن. أما على مستوى ما تسمى السوق العالمية فإن التنظيم المرغوب يمكن تنفيذه من خلال اتفاقيات بين إقليمية تفي باحتياجات التنمية التي تحقق التكامل بين البشر وليس الانفصال بينهم.

لا بديل عن السيادة على الغذاء

يتم الاستهلاك الغذائي على المستوى العالمي – وتحديدًا بالنسبة

لـ85 % منه – عن طريق الإنتاج المحلي. غير أن هذا الإنتاج يحقق مستويات مختلفة من إشباع الاحتياجات الغذائية: فهو ممتاز في أمريكا الشمالية وغرب ووسط أوربا، ومقبول في الصين، ومتواضع بالنسبة لبقية آسيا وأمريكا اللاتينية، وكارثي في أفريقيا. وبالإمكان أيضًا أن نلاحظ الارتباط بين جودة ومستويات التصنيع في الأقاليم المختلفة: فالبلدان والأقاليم الأكثر تصنيعًا هي الأكثر قدرة على التغذية الجيدة لسكانها بإنتاجها الزراعي الخاص.

لقد فهمت الولايات المتحدة وأوربا جيدًا أهمية السيادة على الغذاء، وطبقتها بنجاح من خلال سياسات اقتصادية ممنهجة. ولكن من الواضح أن ما هو جيد لتلك البلدان ليس جيدًا بالضرورة للبلدان الأخرى. ويحاول كل من البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والاتحاد الأوربي فرض مفهوم بديل على بلدان العالم الثالث هو مفهوم "الأمن الغذائي" (لمراجعة ذلك انظر: FAO, 1983). فتزعم تلك الهيئات أن بلدان العالم الثالث ليست في حاجة إلى السيادة على الغذاء، وينبغي عليها الاعتماد على التجارة الدولية لتغطية العجز في احتياجاتها الغذائية مهما كان هذا العجز كبيرًا. وربما كان هذا البديل يسيرًا بالنسبة للبلدان ذات الصادرات الكبيرة من الموارد الطبيعية (النفط، اليورانيوم،... إلخ). وبالنسبة للبلدان الأخرى تتمثل "نصيحة" القوى الغربية لها في أن تتخصص

زراعتها قدر الإمكان في إنتاج السلع الزراعية للتصدير (القطن، الزيوت الاستوائية، والوقود الحيوي مستقبلًا). ولكن المناصرين لمفهوم "الأمن الغذائي" – للآخرين وليس لأنفسهم – لا يراعون ولا يأخذون في حسبانهم من الأصل حقيقة أن هذا التخصص – والذي مورس منذ الاستعمار – لا يمَكّن من تحسين مستويات التغذية البائسة عند تلك الشعوب المعنية، وعند الفلاحين بشكل خاص.

ومن ثم فإن نصيحتهم للفلاحين الذين لم يضعوا أقدامهم بعد في العصر الصناعي (مثلما في أفريقيا) ليست في الانخراط في مشروعات التصنيع "الحمقاء". وهذا هو التعبير الذي يستخدمه الكثير من الكتّاب الذين ذهبوا إلى القول بنسبة فشل التنمية الزراعية في أفريقيا إلى خيار التصنيع الذي انتهجته حكوماتها. ولكن البلدان التي اختارت هذا الخيار "الأحمق" (مثل كوريا أو الصين) هي بالتحديد البلدان التي أصبحت "بلدانًا صاعدة" وقادرة على التغذية الأفضل (أو الأقل سوءًا) لسكانها، أما البلدان التي لم تستطع ذلك (مثلما في أفريقيا) فهي البلدان التي تعاني سوء التغذية وتضربها المجاعات.

ومع ذلك فلا يبدو أن هذه الحقيقة تحرج المدافعين عن مبدأ "الأمن الغذائي"، أو بالأدق "اللا أمن الغذائي". ولا شك أن التصلب

الغربي تجاه الأفارقة المتطلعين للنجاح الآسيوي قد قام على قدر من الازدراء (إن لم تكن العنصرية) للشعوب. ومن المؤسف أن نجد هذا التعالي موجودًا في كثير من الدوائر والمنظمات الغربية ذات النيات الحسنة، مثل المنظمات غير الحكومية وحتى المراكز البحثية. ويتضح الفشل التام لخيار "الأمن الغذائي" من خلال سياسات الحكومات التي تصورت أن بإمكانها تلبية احتياجات سكانها الفقراء في الحضر من خلال الصادرات (النفطية مثلًا). والآن تجد هذه الحكومات نفسها محاصرة بالعجز الغذائي الذي بلغ مستويات خطيرة نتيجة تطبيق تلك السياسات. أما البلدان الأخرى – والأفريقية منها خاصة – فالوضع فيها أكثر كارثيةً.

وفق هذا جاءت الأزمة الاقتصادية التي انفجرت عام 2008 جراء الانهيار المالي لتزيد الأوضاع تعقيدًا، ومن المرجح أن يستمر هذا. ومن المؤسف أن نلاحظ أن شركاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (مثل مؤسسات الاتحاد الأوربي) يتشبثون بسياسات ما يسمى الأمن الغذائي في وقت كشفت الأزمة المستمرة فشلها بجلاء. وليس معنى هذا أن حكومات الثالوث (الولايات المتحدة، أوربا، اليابان) "لا تفهم" المشكلة، وإلا كان معنى هذا أن ننفي عنهم الذكاء الذي يمتلكونه بالتأكيد. فهل يمكن إذن إنكار فرضية أنهم قد تبنوا "الأمن الغذائي" عن عمد؟ ألم يشهروا بالفعل "سلاح الغذاء"؟ وهو

ســـبب كافٍ كي نصر على أنه لن يكون هناك استقلال سياسي من دون سيادة على الغذاء. ولكن بينما يبدو أنه لا بديل عن السيادة على الغذاء، فإن تطبيقها الكفء يتطلب في الحقيقة الالتزام ببناء اقتصاد متنوع، ومن ثم التصنيع.

نضال فلاحي الجنوب من أجل الحصول على الأرض

لما كان الحصول على الأرض يتوقف على "وضع الحيازة" قبل كل شيء، فإن هناك نوعين من نظم حيازة الأرض يجب التمييز بينهما: الحيازة القائمة على الملكية الخاصة للأرض. والحيازة غير القائمة على ملكية الأرض.

حيازة الأرض القائمة على الملكية الخاصة

في هذه الحالة يستخدم المالك شروط القانون الروماني: حق استخدام الأصل *usus*، حق إثمار الأصل *fructus*، حق نقل الأصل *abusus*. هنا يكون الحق "مطلقًا" بمعنى أن المالك يستطيع زراعة أرضه بنفسه أو تأجيرها أو حتى الامتناع عن زراعتها. وتسمح الملكية الخاصة ببيع الأرض وتوريثها.

غيــر أنه من المؤكد أن تلك الحقوق أقــل "إطلاقية" مما يبدو.

فهي تخضع في جميع الحالات لقوانين النظام العام (مثل تلك التي تحظر الاستخدام غير القانوني بزراعة المخدرات) وكذلك التنظيمات البيئية الآخذة في التزايد. وفي بعض البلدان التي نُفِّذ فيها إصلاح زراعي فقد تم تحديد الحد الأقصى لمساحة الأرض التي يمكن أن يمتلكها الفرد أو الأسرة. وتحدد حقوق الفلاحين الحائزين (مدة وضمان وقيمة الإيجار) حقوق الملاك بدرجات مختلفة إلى حد منح الفلاحين الحائزين الاستفادة الرئيسية من حماية الدولة وسياساتها الزراعية (كما هي الحال في فرنسا). وليس من الحريات المتاحة دومًا اختيار المحصول الذي يُزرع. ففي مصر كانت الهيئات الحكومية الزراعية هي التي تحدد الأراضي المخصصة للمحاصيل المختلفة وفق متطلبات الري.

ويعتبر نظام ملكية الأرض حديثًا لكونه من منتجات تَشَكُّل الرأسمالية التاريخية ("القائمة فعليًا") التي نشأت أول الأمر في أوربا الغربية (إنجلترا) ووسط الأوربيين الذين استعمروا أمريكا. وقد أُرسِي هذا النظام من خلال تدمير النظم "العرفية" للحصول على الأرض، حتى في أوربا. وقد قامت النظم الأساسية لأوربا الإقطاعية على تراتب الحقوق على الأرض نفسها: حقوق الفلاحين المعنيين وغيرهم من أعضاء الجماعة القروية (الأقنان منهم والأحرار)، حقوق السيد الإقطاعي، وحقوق الملك. وقد اتّخذ الهجوم على هذه الحقوق في إنجلترا شكل "إقامة الأسوار" *enclosures*، وهو ما تم تقليده بطرق

مختلفة في جميع البلدان الأوربية على مدى القرن التاسع عشر. وقد أدان ماركس هذا التحول مبكرًا جدًا، لأنه قد استبعد غالبية الفلاحين من استخدام الأرض، وحولهم (مجبرين) إلى بروليتاريا مهاجرة في المدن. ونظر إلى حالة من مكثوا باعتبارهم عمالة زراعية أو فلاحين مستأجرين في إطار نمط من تدابير التراكم الأوليّ حرم المنتجين من الملكية أو استخدام وسائل الإنتاج.

ولعل استخدام مصطلحات القانون الروماني (استخدام ونقل الأصل) لوصف حالة الملكية البورجوازية الحديثة يبين "الجذور" الغائرة لهذه الملكية في الإمبراطورية الرومانية، وبالتحديد في الملكية اللا تيفوندية القائمة على الرق. وتظل الحقيقة في أن هذه الأشكال الخاصة من الملكية قد اختفت في أوربا الإقطاعية، ومن ثم لا يمكننا الحديث عن "استمرار" مفهوم "غربي" للملكية (فهي نفسها قد ارتبطت بـ "الفردانية" والقيم التي تمثلها) وهو ما لم يوجد في الواقع قط.

إن رطانة الخطاب الرأسمالي عن أيديولوجيته "الليبرالية" لم تنتج فحسب خرافة "الاستمرار الغربي" تلك، بل أنتجت فوق هذا خرافة أخرى أكثر خطورة، ألا وهي خرافة العقلانية المطلقة والمتفوقة للإدارة الاقتصادية القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ومن بينها الأرض الزراعية. وفي الحقيقة أن "السوق"

عند الاقتصاديين التقليديين – أي القدرة على نقل ملكية رأس المال والأرض – هي التي تحدد الاستخدام الأمثل (الأكفأ) لـ"عوامل الإنتاج" هذه. ووفقًا لهذا المبدأ تصبح الأرض "سلعة كغيرها من السلع"، وقابلة للتداول حسب سعر "السوق"، وبما يضمن أفضل استخدام لها سواء بالنسبة للمالك أم المجتمع ككل. وهو مجرد هراء ولكن يقوم عليه كل الخطاب الاقتصادي البرجوازي ("المبتذل" أو "المسطح" حسب ماركس).

وتستخدم هذه الرطانة نفسها لتبرير مبدأ ملكية الأرض بزعم أنها وحدها الضمانة لأن الفلاح الذي يستثمر لتحسين محصوله من الهكتار وإنتاجية عمله (وعمل غيره من المستخدمين) لن يحرَم فجأة من ثمار عمله ومدخراته. وليست هذه هي القضية هنا، فهناك أشكال أخرى لتنظيم استخدام الأرض يمكن أن تفضي إلى نتائج مشابهة. وخلاصة القول: إن ذلك الخطاب السائد يستخلص النتائج التي يراها مناسبة من بناء الحداثة الغربية كي يطرحها بوصفها "القواعد" الضرورية الوحيدة للارتقاء بجميع الشعوب. أما جعْل الأرض ملكية خاصة في كل مكان بالمعنى الحالي للمصطلح – كما هو ممارَس في المراكز الرأسمالية – فستكون نتيجته التوسع في سياسة "التسوير" في سائر أنحاء العالم، وبالأحرى تسريع معدلات نزع ملكية الفلاحين.

وليس هناك من جديد في سير الأحداث هذا، فقد بدأ واستمر منذ القرون الأولى للتوسع العالمي للرأسمالية، وفي سياق النظم الاستعمارية بوجه خاص. واليوم ترمي منظمة التجارة العالمية إلى تسريع العملية مهما كان الدمار الناتج عن هذه المقاربة الرأسمالية منظورًا ومتوقعًا. ومن ثم فإن مقاومة هذا الخيار من جانب الفلاحين والشعوب المضارة هي التي ستجعل من الممكن بناء بديل واقعي وإنساني حقًا.

نظم حيازة الأرض غير القائمة على الملكية الخاصة

من الواضح صياغة هذا التعريف بالسالب – أي "غير" القائمة على الملكية الخاصة – ومن ثم لا يمكن تحديده في إطار متجانس، لأن الحصول على الأرض ينظم بطرق مختلفة في كل المجتمعات الإنسانية. فهو ينظم إما بواسطة "سلطات عرفية" أو "سلطات حديثة" أي الدولة، أو في الغالب أو على نحو أكثر تخصيصًا بواسطة مجموعة من المؤسسات والممارسات يشترك فيها الأفراد والمجتمعات المحلية والدولة.

وبالنسبة للإدارة "العرفية" – معبرًا عنها في صورة قانون عرفي أو ما يعرف كذلك – فقد حكمت دائمًا أو دائمًا تقريبًا الملكية الخاصة بالمعنى الحديث، وضمنت دائمًا نفاذ جميع الأسر المعنية

(وليس الأفراد) إلى الأرض. وبعبارة أخرى: أولئك المنضوون في "الجماعة القروية" المحددة أو يمكن تحديدها. إلا أنها مع ذلك لم تضمن قط (تقريبًا) الحق "المتساوي" في الأرض. فهي في المقام الأول استبعدت "الأغراب" في أغلب الأحوال (وكانوا عادة من بقايا الشعوب المهزومة) و"العبيد" (من وضعيات مختلفة) وكان الاقتسام غير المتساوي للأراضي يتم على أساس عضوية العشيرة أو السلالة أو الطائفة أو المكانة ("رؤساء تقليديين"، "رجال أحرار"... إلخ). ومن ثم لا نجد سببًا لكيل الثناء على هذه الحقوق التقليدية مثلما يفعل للأسف عدد من الأيديولوجيات القومية المعادية للإمبريالية. فمن المؤكد أن تحقيق التقدم يتطلب مواجهة هذه المزاعم.

غير أن الإدارة العرفية لم تكن قط – تقريبًا – النظام المستخدم في "القرى المستقلة". فقد كانت الأخيرة دومًا جزءًا من تجمعات دولتية متغيرة صائبة أو غير ثابتة على حسب الظروف، ولكن كان من النادر غيابها. ولذلك فإن حقوق الجماعات المحلية والعائلات في استغلال الأرض ظلت تُحدد دائمًا بواسطة الدولة، من خلال الضرائب. وهو ما يجعلني أصف الإنتاج العائلي الواسع أو ما قبل الحديث بالإنتاج "الخراجي" (Amin, 1977, 1978, 1980).

ولقد بقيت هذه الأشكال المعقدة من الإدارة "العرفية" – والتي اختلفت باختلاف الزمان والمكان – في أحسن الأحوال بأكثر أشكالها

تدهورًا، وتعرضت للهجوم من قِبَل المنطق السائد للرأسمالية العالمية على مدى قرنين على الأقل (في آسيا وأفريقيا) بل وخمسة قرون في بعض الأحيان (أمريكا اللاتينية). وربما تعتبر الهند واحدًا من أوضح الأمثلة في هذا الصدد. فقبل الاستعمار البريطاني كانت "الجماعات القروية" هي التي تدير مسألة الحصول على الأرض، وبتحديد أكثر كان القرار في ذلك للطوائف والطبقات العليا الحاكمة. أما الطوائف الدنيا مثل الداليت Dalits (المنبوذين) فهم مستبعدون من ذلك، ويعاملون كنوع من طبقة عبيد جماعية تشبه الهيلوت في أسبرطة. وبالمقابل كانت هذه الجماعات القروية تدير وتستغَل دولة المغول الإمبراطورية وتوابعها (ولايات رجاه Rajahs وحكامًا آخرين) التي فرضت الجزية. وقام البريطانيون برفع مكانة الزامندار zamindars (جامعي إيرادات الأراضي في الماضي) إلى مرتبة "الملاك". وعلى الرغم من التقاليد شكل هؤلاء فئة كبيرة من ملاك الأراضي المتحالفين، وإن كانوا قد حافظوا على "التقاليد" عندما كانت تناسبهم، فعلى سبيل المثال "احترموا" إقصاء الداليت من حق الحصول على الأرض! ولم تتحدَّ الهند المستقلة هذا الموروث الاستعماري الخطير الذي تسبب في فقر لا يصدق لأغلبية فلاحي الهند، وأغلبية بروليتاريا الحضر فيما بعد. ومن الممكن حل هذه المشكلات، وبناء اقتصاد قابل للحياة لغالبية الفلاحين، عن طريق إصلاح زراعي بالمعنى الحقيقي للكلمة. وقد أدى الاستعماران

الأوربي والأمريكي في جنوب شرقي آسيا والفلبين على التوالي، إلى نتائج مماثلة. وبالنسبة للنظم "المستبدة المستنيرة" في الشرق (الإمبراطورية العثمانية، مصر محمد علي، وشاه إيران) فقد أدخلت الملكية الخاصة بالمعنى الحديث لصالح طبقة جديدة من الخطأ وصفها بالطبقة "الإقطاعية" (مثلما في معظم الفكر الماركسي التاريخي) تمّ تكوينها من الصفوف العليا في منظومة السلطة.

ونتيجة لما سبق سادت الملكية الخاصة للأرض معظم الأراضي الزراعية – وبخاصة أجودها – في آسيا باستبعاد الصين وفيتنام والجمهوريات السوفيتية في آسيا الوسطى. وهناك بعض الجيوب الصغيرة للنظم شبه العرفية المتدهورة في الأقاليم الأكثر فقرًا وذات القيمة الأقل للزراعة الرأسمالية السائدة. وقد تباينت هذه الملكية كثيرًا بين: كبار الملاك (الرأسماليين الريفيين)، الفلاحين الأغنياء، متوسطي الفلاحين، الفلاحين الفقراء، المعدمين. ولا يوجد "تنظيم" أو "حركة" فلاحية تستطيع تجاوز هذه التناقضات الطبقية الحادة.

وفي أفريقيا العربية (باستثناء مصر) وجنوب أفريقيا وزيمبابوي وكينيا، منح المستعمرون مستوطنيهم (مثل البوير في جنوب أفريقيا) حقوق ملكية خاصة "حديثة" تندرج بشكل عام تحت النمط اللا تيفوندي. وقد انتهى هذا الإرث في الجزائر بالتأكيد، ولكن طبقة الفلاحين اختفت تقريبًا وتحول أفرادها إلى بروليتاريين (بل وشُرِّدوا) من

خلال التوسع في أراضي المستعمرين في حين وضعت البرجوازية المحلية اليد عليها في تونس والمغرب (وهو ما حدث بدرجة ما في كينيا أيضًا). وفي زيمبابوي، تحدث الثورة الإرث الاستعماري، وعملت – جزئيًا – لصالح الملاك المتوسطين الجدد من ذوي الجذور الحضرية لا الريفية، كما أفادت جزئيًا "الجماعات الفلاحية الفقيرة". وما تزال جنوب أفريقيا خارج هذه الحركة. أما بقايا النظم شبه العرفية التي استمرت في المناطق "الفقيرة" في المغرب أو وسط البربر في الجزائر والبانتوستانات سابقًا في جنوب أفريقيا. فهي مهدَّدة بالاستيلاء الخاص عليها من داخل وخارج المجتمعات المعنية.

وهناك حاجة في كل هذه الحالات للرصد الدقيق للنضالات الفلاحية (وللمنظمات التي تؤيدها): فهل نحن نتحدث عن حركات ومطالب "للفلاحين الأغنياء" تتناقض مع بعض توجهات سياسة الدولة (وتأثيرات النظام العالمي السائد عليها) أم نتحدث عن الفلاحين الفقراء والمعدمين؟ وهل يمكنهم تكوين "تحالف" ضد النظام المسيطر ("النيوليبرالي")؟ وتحت أية شروط؟ ولأي مدى؟ وهل يمكن "التغاضي" عن المطالب التي عبر عنها الفلاحون الفقراء والمعدمون؟

وبالنسبة للأقاليم المدارية في أفريقيا يتجلى بقاء النظم "العرفية" بشكل أوضح، ذلك لأن نمط الاستعمار هنا اتخذ اتجاهًا مختلفًا

وخاصًا يعرف بالفرنسية *écohomie de traite* (اصطلاح لا توجد ترجمة إنجليزية له) ويعني حرفيًا "الاقتصاد التجاري". وقد تُرِكت إدارة الحصول على الأراضي لما تسمى السلطات "العرفية"، وإن كانت واقعة تحت تحكم الدولة الاستعمارية (من خلال الزعماء التقليديين للعشائر أو هيئات شرعية تخلقها الإدارة). وكان الغرض من هذا التحكم هو إجبار الفلاحين على إنتاج حصة من منتجات معينة مخصصة للتصدير (الفول السوداني، القطن، البن، الكاكاو) على حساب ما يحتاجونه للبقاء. وقد ناسب الاستعمار جدًا الإبقاء على نظام لحيازة الأرض غير قائم على الملكية الخاصة، لأن عنصر ريع الأرض لم يدخل في تحديد أسعار المنتجات المقررة. وقد أدّى هذا إلى هدْر وتدمير الأرض بسبب التوسع – بشكل دائم أحيانًا – في محاصيل تسببت إدامتها في تصحر المناطق المنتجة للفول السوداني في السنغال.

وهكذا أظهرت الرأسمالية مرة ثانية أن "منطقها قصير الأجل"، وهو جزء لا يتجزأ من منطقها السائد، كان في الحقيقة سببًا لكارثة بيئية. كما كان معنى الجمع بين زراعة محاصيل البقاء ومحاصيل التصدير: عدم حصول الفلاحين تقريبًا على مقابل لعملهم. ويعتبر من قبيل المبالغة الحديث في مثل هذه الظروف عن "نظم عرفية لحيازة الأرض". فهو نظام جديد يحافظ فقط على مظهر "التقاليد" بينما هي في الغالب العنصر الأقل قيمة.

الصين وفيتنام

تقدم الصين وفيتنام نموذجًا فريدًا في آسيا لنظام إدارة الحصول على الأرض لا يقوم على الملكية الخاصة ولا على "الأعراف"، وإنما على حق ثوري جديد غير معروف خارجهما، باستثناء كوبا. وهو حق جميع الفلاحين (مُعرَّفين بأنهم المقيمون في القرية) في الحيازة المتساوية للأرض. وهو ما يعتبر أرقى إنجازات الثورتين الصينية والفيتنامية.

ففي الصين – وبدرجة أكبر في فيتنام – والتي كانت مستعمرة بكثافة أكبر، كانت النظم "السابقة" لحيازة الأرض (والتي وصفتها بـ"الخراجية" في: Amin, 1977, 1978, 1980) قد تآكلت تمامًا بفعل الرأسمالية المسيطرة. إذ كانت الطبقات الحاكمة السابقة في منظومة السلطة الإمبريالية قد حولت معظم الأراضي الزراعية إلى ملكية خاصة أو شبه خاصة، بينما شجع تطور الرأسمالية تكوين طبقات جديدة من الفلاحين الأغنياء. ولا شك أن ماو تسي تونج كان أول – بل الوحيد الذي اتبعه فيما بعد الشيوعيون الصينيون والفيتناميون – من حدد إستراتيجية زراعية ثورية تقوم على تعبئة أغلبية الفلاحين الفقراء والمعدمين والمتوسطين. ومنذ البداية كان انتصار الثورة هو ما جعل من الممكن القضاء على الملكية الخاصة للأرض، لتحل محلها ملكية الدولة، وتنظيم أشكال جديدة للنفاذ المتساوي لجميع

الفلاحين إلى الأرض. وبالطبع مر هذا التنظيم بعدد من المراحل المتعاقبة، بما فيها تلك المرحلة التي استوحت النموذج السوفيتي القائم على التعاونيات الإنتاجية. غير أن الإنجازات المحدودة لهذا النموذج دفعت الصين وفيتنام إلى العودة للزراعة العائلية الفلاحية.

فهـل يعد هذا النموذج قابلًا للحياة؟ هل يمكن أن يقود لتحسـن مسـتمر في الإنتاج دون التسـبب في خلق فائـض في قوة العمل بالريف؟ وتحت أية شـروط؟ وما السياسات الداعمة التي ينبغي أن تتبناها الدولة؟ وما أنماط الإدارة السياسـية التي تستطيع مواجهة هذا التحدي؟

ينطوي هذا النموذج – نظريًا – على التأكيد الثنائي على حقوق الدولة (المالك الوحيد) وحقوق انتفاع الأسرة الفلاحية. وهو يضمن التوزيع المتساوي لأراضي القرية بين جميع العائلات، ويحظر أي استخدام لها في غير الزراعة العائلية، مثل تأجيرها. ويهتم النموذج بالتأكد من أن عائدات الاستثمار من الانتفاع تذهب إلى الفلاح/ الفلاحة في الأجل القصير من خلال حقه في امتلاك إنتاجه الزراعي – والذي يتم تسويقه بحرية مع ضمان الدولة لجعل الأسعار في حدها الأدنى – وفي الأجل البعيد من خلال التمكين من توريث حق الانتفاع للأبناء الباقين في المزرعة (وأي فرد يهجر القرية يفقد حقه في الحصول على الأرض، والتي يعاد توزيعها في

هذه الحالة). ولما كان هذا يشمل المزارع الغنية والصغيرة على السواء فإن النظام لا يظل حيويًا من دون كفاءة الاستثمار الرأسي (الثورة الخضراء دون عملية تصنيع كبيرة) والكفاءة الإدارية اللتين تسمحان بزيادة إنتاجية العامل الريفي كاستثمار أفقي (التوسع في الزراعة المدعومة بالتصنيع المتزايد).

هل تمّ حقًا تطبيق هذا "النموذج" المثالي؟ من المؤكد أن شـــيئًا قريبًـــا من ذلـــك تمّ تطبيقـــه، وخاصة في عهد دينج هســـياو بنج. ومـــع ذلك تبقى حقيقة أنه على الرغم مـــن ضمان النموذج لدرجة عالية من المســـاواة داخل القرية، فإنه لم يستطع قط تذليل جوانب اللا مســـاواة بين جماعة ريفية وأخرى مـــن حيث جودة الأرض وكثافة الســـكان والقرب من الأسواق الحضرية. وفوق هذا لم يكن هناك نظام على مســـتوى التحدي لإعادة التوزيع، حتى من خلال هياكل التعاونيات واحتكار الدولة للتجارة في الحقبة "السوفيتية".

وبالقطع كانت الحقيقة الأخطر هي خضوع النظام نفسه للضغوط الداخلية والخارجية التي تقوض اتجاهه ونطاقه الاجتماعي. فخضوع الحصول على كلٍ من الائتمان والدعم الحكومي للمساومات والتدخلات من كل نوع، القانوني منها وغير القانوني. ولا يعتبر الحصول المتساوي على الأرض مرادفًا للحصول المتساوي على الشروط الإنتاجية الأفضل. وتسهم شعبية أيديولوجية "السوق" في عدم الاستقرار هذا. فالنظام يتسامح مع (بل وحتى أعاد شرعية) تأجير المزارع

وتشغيل العاملين بأجر. ويشدد الخطاب اليميني – المدعوم غربيًا – على الحاجة إلى "ملكية" الفلاحين للأرض والانفتاح على "سوق الأراضي". ومن الواضح تمامًا سعي الفلاحين الأغنياء (وكذلك الشركات الزراعية) لزيادة دعم ملكيتهم في إطار هذا الخطاب.

وظلت الدولة والحزب – وكانا شيئًا واحدًا – هما المضطلعين بإدارة نظام نفاذ الفلاحين إلى الأرض. وربما فكر المرء في ضرورة أن تتصدى لهذه الإدارة مجالس قروية منتخبة حقًا. وهو أمر ضروري بالتأكيد، حيث لا توجد وسيلة أخرى لكسب الدعم للأغلبية وتقليص مؤامرات الأقلية المستفيدة من مقاربة رأسمالية آخذة في الاتضاح. وقد كشفت "الديكتاتورية الحزبية" عن جوهرها الذي ينطوي إلى حد بعيد على الوصولية والانتهازية وحتى الفساد. ولا يمكن القول بأن الصراعات الاجتماعية غائبة عن الريفين الصيني والفيتنامي. وهي الصراعات التي تعبر عن نفسها بدرجة لا تقل عن بلدان العالم الأخرى، ولكنها بوجه عام تتضمن نضالات "دفاعية" عن الإرث الثوري، وتحديدًا: الحق المتساوي للجميع في الأرض. وهو الإرث الذي يجب الدفاع عنه، خاصة وأنه معرض لتهديد أكبر مما يُظَن على الرغم من التأكيدات الحكومية المتكررة بأنه "لن يتم أبدًا إلغاء ملكية الدولة للأرض لصالح الملكية الخاصة"! غير أن هذا الدفاع يتطلب اليوم إدراك أنه يجب أن يتم من خلال تنظيم أولئك المضارين، أي الفلاحين.

الإصلاحات الزراعية وأشكال تنظيم

الإنتاج الزراعي وحيازة الأرض

تعرف آسيا وأفريقيا اختلافات كثيرة في أشكال تنظيم الإنتاج الزراعي وحيازة الأراضي، ومن ثم لا يمكن الحديث عن صيغة واحدة "لبناء اجتماعي فلاحي بديل" يمكن توصية الجميع بها.

يجب أن نفهم من تعبير الإصلاح الزراعي ضرورة إعادة توزيع الملكية الخاصة حينما تكون موزعة بطريقة غير متكافئة بالمرة. إنه لا يتعلق بـ"إصلاح وضعية حيازة الأرض" لأننا نتعامل مع نظام حيازة الأرض بصفته محكومًا بمبدأ الملكية. وإنما يسعى الإصلاح إلى الاستجابة للمطالب المشروعة تمامًا للفلاحين الفقراء والمعدمين، والحد من السطوة السياسية والاجتماعية لكبار الملاك. ولكن عندما طُبِّق الإصلاح الزراعي – في آسيا وأفريقيا بعد التحرر من الأشكال القديمة للسيطرة الإمبريالية والاستعمارية – فقد تمّ هذا بواسطة تكتلات اجتماعية مهيمنة غير ثورية، أي أن الطبقات الفقيرة التي تشكل الأغلبية لم تكن هي التي توجهه.

وكانت الصين وفيتنام استثناءً من ذلك، فلم تشهدا "إصلاحًا زراعيًا" بالمعنى الضيق للمصطلح، وإنما عرفتا قمعًا للملكية الخاصة للأرض، والتأكيد على ملكية الدولة، وضمان مبدأ الحيازة المتساوي على الأرض لجميع الفلاحين. بينما في البلدان الأخرى، تكفلت

الإصلاحات الفعلية بنزع ملكية كبار الملاك فقط، الأمر الذي أفاد الفلاحين المتوسطين وحتى الأغنياء (بالمعنى الأوسع) وتجاهلت مصالح الفقراء والمعدمين. وكانت هذه الحال في مصر وبلدان عربية أخرى. وربما كان المنظور نفسه قائمًا في الإصلاح الجاري حاليًا في زيمبابوي. أما في أماكن أخرى، مثل الهند وجنوب شرقي آسيا وجنوب أفريقيا وكينيا، فما زال الإصلاح على جدول الأعمال المطلوب القيام بها.

وحتى عندما يكون الإصلاح الزراعي مطلبًا ملحًا، ولا يمكن تحاشيه، فإن نجاحه على الأمد الطويل لن يكون مضمونًا، لأنه يعزز التعلق بـ"الملكية الصغيرة" التي تصبح عائقًا أمام تحدي نظام حيازة الأرض القائم على الملكية الخاصة.

ويوضح التاريخ الروسي هذا الموقف المأساوي. فالتطور الذي بدأ بعد إلغاء القنانة (1861) وتسارع بسبب ثورة 1905، وما تبع ذلك من سياسات حكومة ستوليبين، قد خلق بالفعل "الطلب على الملكية" الذي كرسته ثورة 1917 عن طريق إصلاح زراعي جذري. وكما نعلم فإن الملاك الصغار الجدد لم يكونوا سعداء بالتنازل عن حقوقهم لمصلحة التعاونيات البائسة التي أنشئت في الثلاثينيات. وكان من الممكن وقتها اتباع "مقاربة مختلفة" مبنية على الاقتصاد العائلي الفلاحي والملكية الصغيرة المعممة، ولكن للأسف لم تتم هذه المحاولة.

ماذا يمكـــن أن يقال إذن عن الأقاليم (غير الصين وفيتنام) التي لـــم يقم فيها نظام حيازة الأرض علـــى الملكية الخاصة حتى الآن؟ وبالطبع ينصب حديثنا هنا على أفريقيا المدارية.

نعود هنا إلى جدل قديم. ففي أواخر القرن التاســع عشر نجد أن ماركس في رســالته إلى النارودنية الروسية فيرا زاسوليتش Vera zasulich وآخرين (انظــر الرســالة: http://www.marxists.org/archive/marx/works/1881/03/zasulich1.htm) يستطيع القول بأن غياب الملكية الخاصة قد يكون ميزة رئيســية لصالح الثورة الاشتراكية، حيث يســمح هذا بالانتقال من نظام لإدارة الحصول على الأرض ليس محكومًا بالملكية الخاصة (لكنه لم يقل ما الأشــكال التي يجب أن يتخذها هذا الانتقال، ويظل اســتخدام "التعاونية" – رغم كونه مقبولًا – غير كافٍ). بعد هذا بعشــرين عامًــا زعم لينين أن هذه الإمكانيـــة لم تعد موجودة وقضى عليها تغلغل الرأســمالية وروح الملكية الخاصة المصاحبة لها (انظــر: Lenin, 1965). فهل كان حكمه هذا صحيحًا أو خاطئًا؟ ليس بوسعي التعليق على هذه المسألة لأنه يتطلب معرفة بروسيا أوسع مما لديّ. ومع ذلك تظل حقيقة أن لينين لم يرَ أهمية حاســمة لتلك المسألة، حيث قبل برؤية كاوتسكي Kautsky في عمله "عن المســألة الزراعية". وقد قام كاوتســكي بتعميم نطاق النموذج الرأسمالي الأوربي الحديث، ورأى أن الطبقة

الفلاحية محكوم عليها بـ"الاختفاء" بمقتضى توسع الرأسمالية نفسها (انظر: Kautsky, 1988).

وبعبارة أخرى، رُؤيَ أن الرأسمالية ستكون قادرة على "حل المسألة الزراعية". ورغم أن 80 % من هذه الفرضية صحيح بالنسبة للمراكز الرأسمالية (أي بلدان الثالوث التي تشكل 15 % من سكان العالم) فإنها لا تبدو كذلك بالنسبة لـ"بقية العالم" (أي 85 % من سكانه!). ويبين التاريخ أن الرأسمالية لم تفشل فحسب في حل هذه المسألة بالنسبة لـ85 % من البشرية، وإنما يمكن القول أيضًا ومن منظور توسعها المستمر، إنها لم يعد باستطاعتها هذا الحل (اللهم إلا عن طريق الإبادة الجماعية! وهو حل ناجع!). ونتيجة لما سبق وقع على عاتق ماو تسي تونج والحزبين الشيوعيين في الصين وفيتنام إيجاد الحل المناسب لهذا التحدي.

ولقد طفت المسألة على السطح مرة أخرى في الستينيات مع استقلال البلدان الأفريقية. وقد تمتعت الدول، والأحزاب الحاكمة التي انبثقت من حركات التحرر الوطني في القارة، بدرجات مختلفة من تأييد الفلاحين الذين يشكلون أغلبية السكان. وقادها نزوعها الطبيعي نحو الشعبوية إلى تصور "مقاربة اشتراكية خاصة (أفريقية)". ومن الممكن وصف هذه المقاربة بالراديكالية المعتدلة جدًا، وذلك من حيث علاقتها بكل من الإمبريالية المسيطرة والطبقات المحلية المرتبطة

بتوسعها. فهي لم تطرح إعادة بناء المجتمع الفلاحي بما يحقق الحد الأدنى من الروح الإنسانية، وهي الروح التي يغلب عليها الانتقاد العميق "للتقاليد" التي عمل السادة الأجانب في حقيقة الأمر على استخدامها لصالحهم.

وقد تبنت كل البلدان الأفريقية تقريبًا هذا المبدأ، والذي صيغ في صورة "الحق الذي لا يمكن انتزاعه في ملكية الدولة" لجميع الأراضي. ولا أعتقد أن هذا كان "خطأً" ولا أظن أن مبعثه كان النزعة "الدولتية" المتطرفة.

يتضح حجم التحدي الذي نواجهه إذا تفحصنا الطريقة التي يعمل بها فعلًا النظام الفلاحي الحالي، واندماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ويضطلع بهذه الإدارة نظام معقد يقوم على "الأعراف" والملكية الخاصة (الرأسمالية) وحقوق الدولة. ولقد جرى ابتذال "العرف" بما يخدم عملية وضع الأقنعة على وجوه الحكام الديكتاتوريين الدمويين الذين يلوكون رطانة "الأصالة"، التي لا تعدو أن تكون ورقة التوت التي يعتقدون أنها تخفي نهمهم للسلب والغدر. ولعل العقبة الوحيدة أمام الاتجاه التوسعي للملكية الخاصة يتمثل في المقاومة الممكنة من جانب ضحاياها. وفي بعض الأقاليم الأقدر على إنتاج محاصيل غنية (الأراضي المروية وزراعات البستنة للسوق) يتم بيع وشراء وتأجير الأرض دون سند رسمي بالملكية.

وتصبح ملكية الدولة ذاتها – التي أدافع عنها مبدئيًا – أداة للملكية الخاصة. فالدولة تستطيع "توفير" الأرض الضرورية لتنمية منطقة سياحية، أو مشروعًا صناعيًا زراعيًا محليًا أو أجنبيًا، أو حتى مزرعة حكومية. ويتم توزيع سندات الحصول على الأراضي الأفضل بطرق نادرًا ما تتسم بالشفافية. وفي كل الحالات تتجلى انتهاكات السلطة في أن يقع ضحية لهذه الممارسات الأسر الفلاحية التي كانت تشغل تلك الأراضي ويُطلب منها المغادرة. وحتى الآن لم تثبت في الواقع جدوى "تصفية" ملكية الدولة ونقلها إلى شاغليها (فكل الأراضي القروية يجب تسجيلها في سجل الأراضي!) وإن وجدت محاولة لذلك فإنه سيمكن أعيان الريف والحضر من الحصول على أفضل القطع.

إن الإجابة السليمة على تحديات إدارة نظام حيازة الأراضي غير القائم على الملكية الخاصة (في معظمه على الأقل) تتمثل من خلال الإصلاح الذي تقوم به الدولة وانخراطها النشيط في تطبيق نظام لحيازة الأراضي، ديمقراطي وحديث وقابل للحياة اقتصاديًا، يقضي على اللا مساواة أو يحد منها على الأقل. ومن المؤكد أن الحل لا يكمن في "العودة إلى النظم العرفية" التي يستحيل في الحقيقة تطبيقها، ولن ينتج عنها سوى تعميق صور اللا مساواة وفتح الطريق أمام الرأسمالية المتوحشة.

لا نستطيع القول إن جميع الدول الأفريقية لم تقدم على تطبيق المقاربة التي ننصح بها هنا. في أعقاب استقلال مالي عام 1961 بدأ "الاتحاد السوداني" ما أشيع تسميته خطأ بـ"التعاون". ففي الواقع لم تكن التعاونيات المنشأة تعاونيات إنتاجية، لأن الإنتاج بقيَ مسئولية المزارع العائلية وحدها. وكانت في الحقيقة نوعًا من السلطة الجماعية المحَدَّثة والتي حلت محل ما تسمى السلطة "العرفية" التي اعتمدت عليها الإدارة الاستعمارية. وبالنسبة للحزب الذي تولى هذه السلطة الحديثة، فقد كان واعيًا بوضوح بالتحدي ووضع هدف تصفية أشكال السلطة العرفية التي كانت "رجعية" بطبيعتها أو حتى "إقطاعية". وفي الحقيقة أن هذه السلطة الفلاحية الجديدة – الديمقراطية من الناحية الرسمية (حيث كان مسئولوها منتخبين) – لم تكن ديمقراطية إلا بذات درجة ديمقراطية الدولة والحزب.

ومع ذلك فقد اضطلعت بمسئوليات "حديثة"، وبالأخص مسئولية ضمان الإدارة "السليمة" للنفاذ إلى الأراضي، أي أن تتم من دون "تمييز"، إلى جانب مسئوليات إدارة القروض وتوزيع الدعم (المقدم من الدولة) وتسويق المنتجات (وكذلك مسئولية جزئية في إدارة هيئات حكومية وشبه حكومية). ومن الناحية العملية كان الطابع العام لذلك هو المحسوبية والابتزاز. وكانت الاستجابة الوحيدة الواجب اتخاذها إزاء هذه الانتهاكات هي الدمقرطة التقدمية للدولة، وليس "التراجع للوراء"، ذلك لأن الليبرالية قد فُرِضت لصالح التجار (الديولاس

dioulas) وباستخدام أساليب الديكتاتورية العسكرية بالغة العنف.

ولكن هناك ممارسات أخرى تمت في المناطق المحررة من غينيا بيساو، واستلهمت نظريات طوّرها أميلكار كابرال Amilcar Cabral. أما في بوركينا فاسو إبان حكم سانكارا Sankara، فقد واجِهت ذات التحديات وتمّ تحقيق تقدم لا شك فيه، لكن المتنفذين الآن يحاولون محوه. ويعتبر إنشاء تعاونيات ريفية منتخبة في السنغال استجابة أخرى لن أتردد في الدفاع عنها. فالديمقراطية عملية لا تعرف النهاية، ولا تقل أفريقيا في هذا عن أوربا.

البدائل

إن ما يقدمه الخطاب السائد حاليًا عن "إصلاح منظومة حيازة الأرض" هو على النقيض تمامًا لبناء بديل واقعي يقوم على احتياجات ومصالح الاقتصاد الفلاحي. فهذا الخطاب المدعوم بدعاية أدوات الإمبريالية الجماعية (البنك الدولي، والعديد من وكالات التعاون، إلى جانب عدد من المنظمات غير الحكومية ذات الإمكانات المالية الكبيرة) يفهم الإصلاح الزراعي على أنه تسريع خصخصة الأرض لا أكثر. والهدف من ذلك واضح: خلق الشروط التي تسمح للجزر "الحديثة" من المشروعات الصناعية الزراعية المحلية أو الأجنبية بالاستيلاء على الأراضي التي تحتاجها في عمليات توسعها. غير

أن الإنتاج الإضافي الذي يمكن أن توفره تلك الجزر (للتصدير أو للسوق المحلية ذات الجدارة الائتمانية) لن يتمكن أبدًا من التغلب على التحدي الخاص بمتطلبات خلق مجتمع مزدهر للجميع، وهو ما يعني الارتقاء بالاقتصاد العائلي الفلاحي ككل.

وعلى العكس من ذلك، نجد إصلاحًا لمنظومة حيازة الأرض يتم تصوره من منظور خلق بديل واقعي وكفء وديمقراطي يدعمه إنتاج عائلي فلاحي مزدهر يحدد دور الدولة (المالك الرئيسي) ومؤسسات وآليات إدارة الحصول على الأرض ووسائل الإنتاج.

وأنا لا أستبعد هنا الصيغ المركبة الخاصة بكل بلد. فالملكية الخاصة قد تكون مقبولة، على الأقل حينما تكون مستقرة ومشروعة. ويمكن أو ينبغي النظر في إعادة توزيعها – حينما يكون ضروريًا – كجزء من الإصلاح الزراعي (جنوب أفريقيا، زيمبابوي، كينيا كأمثلة من أفريقيا جنوب الصحراء). وإنني بالضرورة لا أستبعد حتى تطهير الأرض من المشروعات التجارية في كل الحالات. ويكمن المفتاح في تحديث الزراعة العائلية الفلاحية ودمقرطة إدارة اندماجها في الاقتصادين الوطني والعالمي. ولا يسمح المجال هنا باقتراح مخطط مفصل لتلك المناطق، لذا سأحدد نفسي في الإشارة إلى بعض المشكلات الكبيرة التي يطرحها هذا الإصلاح.

ولا مراء في مركزية المسألة الديمقراطية بالنسبة لمواجهة هذا

التحدي. وهي مسألة صعبة ومعقدة لا يمكن اختزالها في خطاب غير ناضج عن الحكم الرشيد والتعددية الانتخابية. فهناك جانب ثقافي لا يمكن إنكاره في هذه المسألة: فالديمقراطية تؤدي إلى تصفية "الأوضاع العرفية" المناوئة لها (الإجحاف المرتبط بالمواريث الاجتماعية، وقبل كل شيء المعاملة المجحفة للنساء). كما هناك أيضًا جوانب قانونية ومؤسسية يجب أخذها في الاعتبار: مثل خلق نظم إدارية وتجارية وللحقوق الشخصية تتسق وأهداف خطط البناء الاجتماعي، وإنشاء المؤسسات المناسبة لذلك (منتخبة بشكل عام). وقبل كل شيء سيعتمد تقدم الديمقراطية في خاتمة المطاف على القوة الاجتماعية للمدافعين عنها. ومن ثم لا يمكن في هذا الصدد التنازل عن أهمية تنظيم الحركات الفلاحية. فحسب قدرة الفلاحين على التعبير عن أنفسهم سيتحدد مدى التقدم الذي سيتحقق في الاتجاه المعروف بـ"الديمقراطية التشاركية" (وهي النقيض لاختزال المشكلة في البعد الخاص بـ"الديمقراطية التمثيلية").

وتعتبر العلاقات بين الرجال والنساء جانبًا آخر ليس أقل أهمية بالنسبة للتحدي الديمقراطي. فمن الواضح أن "الزراعة العائلية" هي شأن يتعلق بالأسرة، والتي تتسم حتى اليوم وفي كل المناطق تقريبًا ببنيات تقتضي إخضاع النساء واستغلال قوة عملهن. ولن يتسنى تحقيق تحول ديمقراطي في هذه الأوضاع من دون النشاط المنظم من جانب النساء أنفسهن.

ويجب أن يُولَى الاهتمام أيضًا لمسألة الهجرة. ذلك لأن الحقوق "العرفية" بشـــكل عام تســـتبعد "الأغراب" (أي كل غير المنتمين للعشائر والسلالات والعائلات التي تشكل المجتمع القروي المعني) من الحق في الأرض، أو تضع شروطًا لحيازة الأرض. وفي بعض الحالات كانت الهجرة الناجمة عن التنمية في عهد الاســـتعمار وما بعده قد نقضت مفاهيم "التجانس" العرقي في المناطق التي تأثرت بهذه التنمية. فنجـــد أن المهاجرين القادمين من خارج البلد المعنيّ (مثـــل البوركينابي في كوت ديفوار) أو المواطنين من البلد نفســـه ولكن من أصل عرقي مغاير للعرقية السائدة في موقع إقامتهم (مثل الهوســـا في ولاية بلاتو النيجيرية) والذين قاموا بإصلاح وزراعة الأراضي. يواجهون تحديات من حركات سياســـية ضيقة الأفق أو متعصبة قوميًا وتتمتع أيضًـــا بتأييد أجنبي. وإن التخلي عن العبث الأيديولوجي والسياسي "للنزعة الجماعاتية"، والإدانة غير المشروطة للخطاب شبه الثقافي الذي تقوم عليه، قد أصبح من الشروط الضرورية لتحقيق تقدم ديمقراطي حقيقي.

وتُعنَى التحليلات والفروض الواردة هنا بحالة حيازة الأرض أو القواعـــد الحاكمة للحصول عليها، وهي بالتأكيد قضايا مركزية في المجادلات الدائرة حـــول الإنتاج الزراعي والغذائي، والمجتمعات الفلاحية، والبشـــر الذين يعيشـــون فيها.. غير أنها لا تغطي جميع جوانـــب التحدي. ويظل الحصول على الأرض عاجزًا عن تحويل

المجتمع إذا لم يستطع الفلاحون المستفيدون منه الحصول على وسائل الإنتاج الضرورية بشروط مناسبة (الائتمان، البذور، الدعم، الحصول على الأسواق). وهناك جوانب أخرى في المسألة الفلاحية تتعلق بكل من السياسات القومية والمفاوضات الدولية الرامية إلى تحديد السياق الخاص بالأسعار والمداخيل.

ويعد إلقاء الضوء على المزيد حول هذه المسائل خارج نطاق الموضوع الذي نناقشه حاليًا، ويمكن الاستفادة في هذا الصدد من كتابات جاك برتولت Jacques Berthelot في تحليله النقدي لمشروعات إدماج الإنتاج الزراعي والغذائي في الأسواق "العالمية" (انظر على وجه الخصوص: Berthelot, 2001). ومن ثم سوف نركز نحن على الاستنتاجات التالية:

ليس بوسعنا السماح باستمرار التعامل مع الإنتاج الزراعي والغذائي باعتبارهما "بضائع تجارية" عادية، أو أن نوافق من ثَم على إدماجهما في خطط الليبرالية العالمية التي تزكيها القوى المسيطرة (الولايات المتحدة وأوروبا) ورأس المال العابر للقوميات.

وبكل بساطة يجب أن نرفض أجندة منظمة التجارة العالمية WTO، التي ورثت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT الموقَّعة عام 1995. ويجب على المنظمات الفلاحية والقوى الاجتماعية والسياسية المدافعة عن مصالح الطبقات الشعبية وأمم آسيا وأفريقيا (وبالأخص

مطالب السيادة على الغذاء)، كما يجب على أولئك الذين لم يقبلوا التنازل عن مشروعات تنموية تستحق هذا المسمى، يجب عليهم جميعًا إدراك أن المفاوضات الدائرة في إطار أجندة منظمة التجارة العالمية لن تؤدي إلا إلى كوارث لشعوب آسيا وأفريقيا. ويجب التشديد على أن هذه الأجندة تهدد بتدمير حيوات أكثر من مليارين ونصف المليار فلاح في القارتين، فلن يجدوا ملاذًا سوى النزوح إلى العشوائيات الحضرية، ليعيشوا فيما يشبه "معسكرات احتجاز" تنتظر المزيد من المهاجرين ذوي المصير البائس.

لقد دخلت الرأسمالية في مرحلة من التوسع المستمر تتطلب تطبيق سياسات "الإغلاق أو التسوير" على نطاق عالمي، بالضبط مثل عمليات تسوير وإغلاق الأراضي التي عرفتها إبان نشأتها في إنجلترا. ولكن الفارق اليوم هو تدمير احتياطي "جيوش الفلاحين" من العمالة الرخيصة، وهو ما لا يمكن وصفه بأقل من الإبادة الجماعية لنصف البشرية. ومن ناحية أخرى فإن تدمير المجتمعات الفلاحية في آسيا وأفريقيا، وكذا إضافة المزيد من البلايين لأرباح رأس المال العالمي وعملائه المحليين المستخلصة من إنتاج عديم الفائدة اجتماعيًا، لأنه ليس معنيًا بإشباع الاحتياجات غير المحلولة لمئات الملايين الذين يقاسون الجوع البالغ، وإنما يزيد عدد المتخمين في الشمال ومن يوالونهم في بلدان الجنوب.

لذا ينبغي على الدول الآسيوية والأفريقية أن تنسحب من تلك المفاوضات، ومن ثم ترفض القرارات التي تتخذها الإمبريالية الأمريكية والأوربية داخل "الغرف الخضراء" الشهيرة في منظمة التجارة العالمية. يجب أن يكون صوت آسيا وأفريقيا مسموعًا، ولا بد من إجبار حكوماتها على إيصال هذا الصوت إلى منظمة التجارة العالمية.

لم يعد بالإمكان التساهل مع مسلك القوى الإمبريالية الكبرى (الولايات المتحدة وأوربا) التي اجتمعت في منظمة التجارة العالمية على التهام حقوق شعوب الجنوب. وتجب الإشارة إلى أن تلك القوى نفسها تحاول أن تفرض من جانب أحادي مقترحاتها "الليبرالية" على بلدان الجنوب التي لا تنصاع لتلك المقترحات، ومن ثم لا يمكن وصف تصرفات القوى الإمبريالية إلا بالابتزاز المنهجي.

إن قانون الزراعة في الولايات المتحدة، والسياسة الزراعية للاتحاد الأوربي، يتجاهلان المبادئ ذاتها التي تحاول منظمة التجارة العالمية فرضها على الآخرين. وتعتبر اتفاقيات "الشراكة" المقترحة من جانب الاتحاد الأوربي في أعقاب توقيع اتفاق كوتونو عام 2008 اتفاقات "إجرامية" بحق، حسب التعبير القوي والمستحق لبيرتولت (Berthelot, 2012).

لذلك نستطيع، بل يجب، أن نطالب بمحاسبة القوى الاستعمارية

بمقتضى السلطات الممنوحة لمنظمة التجارة العالمية نفسها. ويمكن أن تقوم بهذا دون تأخير مجموعة من بلدان الجنوب.

لقد نظم فلاحو آسيا وأفريقيا أنفسهم في الفترة السابقة للنضال من أجل التحرر الوطني. وحققوا هذا من خلال تحالفات تاريخية قوية مكنتهم وقتها من تحقيق النصر على الإمبريالية. وقد كانت هذه التحالفات ثورية في حالات بعينها (الصين وفيتنام) وحصلت على الدعم الأساسي لها في المناطق الريفية وسط أغلبية الطبقات الفلاحية المتوسطة والفقيرة والمعدمة. بينما قادتها في أماكن أخرى البورجوازية الوطنية، أو الفلاحون الأغنياء والمتوسطون الطامحون في أن يصبحوا برجوازية وطنية، ومن ثم جرى عزل كبار ملاك الأراضي والسلطات المحلية "العرفية" العاملة لصالح المستعمرين.

وعندما يتم فتح هذه الصفحة الجديدة لن يتسنى التغلب على تحدي الإمبريالية الجماعية للثالوث (الولايات المتحدة وأوربا واليابان) إلا بتكوين تحالفات تاريخية في آسيا وأفريقيا لن تكون نسخة مكررة من سابقاتها. ولعل تحديد طبيعة هذه التحالفات وإستراتيجياتها وأهدافها العاجلة وطويلة الأجل في ظل الظروف الجديدة.. هو التحدي الذي يواجه حركة العولمة البديلة وقواها المشاركة في المنتديات الاجتماعية. وهو تحدٍ أخطر بكثير مما يتصور عدد كبير من الحركات المنخرطة في هذه النضالات.

وهناك في آسيا وأفريقيا منظمات فلاحية جديدة تؤيد النضالات الحالية. وحينما تقف النظم السياسية حجرة عثرة في طريق تكوين هذه المنظمات رسميًا، تأخذ النضالات والحملات الاجتماعية شكل حركات دون اتجاه محدد. وفي هذه الحالة يجب الاضطلاع ببحث عن كثب في طبيعة وبرامج هذه الحركات والبرامج: ما القوى الاجتماعية الفلاحية التي تمثلها؟ ما المصالح التي تدافع عنها؟ ما وزن الغالبية الفلاحية فيها، وكذا الأقليات التي تطمح في أن تجد لنفسها مكانًا في ظل توسع الرأسمالية العالمية المسيطرة؟

يجب أن نحذر اتخاذ مواقف متعجلة من هذه المسائل المعقدة والصعبة. لا ينبغي أن "ندين" منظمات وحركات لأنها لا تتمتع بتأييد غالبية الفلاحين بسبب برامجها الراديكالية، لأن هذا سيكون بمثابة تجاهل لمطالب تكوين تحالفات كبيرة وإستراتيجيات للمراحل. كما ينبغي ألا نتورط في مشاركة خطاب "العولمة البديلة الساذج" الذي غالبًا ما يحدد نغمة المنتديات ويخلق الأوهام بأن العالم يمكن وضعه على الطريق السليم بمجرد وجود تلك الحركات الاجتماعية. وهو خطاب يليق أكثر بذلك العدد من الهائل من المنظمات غير الحكومية – حسنة النية ربما – أكثر مما يليق بالمنظمات الفلاحية والعمالية.

أخيرًا، إن التحليلات والمقترحات الواردة في هذه الدراسة مناسبة

لآسيا وأفريقيا فحسب. أما المسائل الزراعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي فلها خصوصياتها وأحيانًا سماتها المتفردة. ففي بلدان المخروط الجنوبي من هذه القارة (جنوب البرازيل، الأرجنتين، أوروجواي، شيلي..) تعتبر اللا تيفونديا المحدَّثة والمميكنة المستفيدة من قوة العمل الرخيصة هي الأسلوب السائد في الزراعة، والتي حققت أوضح تكيف مع متطلبات النظام الرأسمالي العالمي الليبرالي، وهي ذات قدرة تنافسية أكبر حتى من الزراعة في الولايات المتحدة وأوربا.

ترجمة: مصطفى مجدي الجمال

الفصل الثالث

الدعم العام وحماية الزراعة

المشاكل المزيفة، والتحديات الحقيقية

(وثيقة مقدمة للتحضير لمؤتمر منظمة التجارة العالمية
في كانكون، سبتمبر 2003)

أتوجه بهذه المذكرة الشاملة للمسئولين في المجتمع المدني الذين يتابعون المناقشـــات داخل منظمة التجارة العالمية، وبالأخص تلك المتعلقة بالزراعة، وكذلك لمندوبي بلـــدان الجنوب الذين يقومون بهذه المفاوضات.

وسنثبت الآتي:

1 - أن دراسة التحديات الحقيقية التي تواجهها بلدان الجنوب – وهي مستقبل مجتمعاتها الزراعية التي تشمل لا أقل من نصف البشرية، أي ثلاثة مليارات من البشر – مستبعدة تمامًا من اهتمامات منظمة التجارة العالمية.

2 - وأنه في المقابـــل، فالقضايا الموضوعة على جدول أعمال المنظمـــة، قد جرى اختيارها، وصياغتها، لتخدم هدف فتح أسواق الجنوب أمام الصادرات الزراعية للشمال، والفائضة عن حاجته.

3 - وأنه فوق خلفية هذا الهدف المشترك لبلدان الشمال، توجد خلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي.

4 - وأن القضايا التي تركز عليها منظمة التجارة العالمية، وتبدو ذات أهمية لهذه المجموعة أو تلك من بلدان الجنوب، لا تمثل في الواقع، سوى قضايا ثانوية.

5 - وأخيرًا، أن الطريقة التي سمحت بهذا "الاختيار" للقضايا، والتي ترتدي مسوح "العلمية" ليس لها في الواقع أي أساس منطقي.

وفي المقابل، سنقدم المبادئ التي تقوم عليها إستراتيجية بديلة، يتوجب على بلدان الجنوب تبنيها سواء في أثناء "المفاوضات" داخل منظمة التجارة العالمية، أو خارجها، في مستوى التحدي الحقيقي، وتسهم بذلك، في بناء "عولمة مختلفة" تستجيب لتطلعات الشعوب.

1 - الرهان الحقيقي: مستقبل فلاحي الجنوب

أولًا يجب التذكير بما أدعوه "القضية الزراعية الجديدة" التي يواجهها عالمنا المعاصر.

فالزراعة الرأسمالية التي تخضع لمبدأ ربحية رأس المال، والتي توجد بالكامل تقريبًا، في أمريكا الشمالية، وأوربا، والمخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية، وأستراليا، لا تستخدم سوى بضع عشرات الملايين من الزارعين، الذين لم يعودوا "فلاحين" تقريبًا. ولكن إنتاجيتهم، بفضل استخدام الآلات (وهم يكادون يحتكرونها على مستوى العالم)، والمساحة الراجعة لكل منهم، تتراوح ما بين 10 آلاف، و20 ألف قنطار مكافئ من الحبوب للفرد في العام.

وفي المقابل، تشمل الزراعة الفلاحية حوالي نصف الإنسانية – 3 مليارات من البشر. وتنقسم هذه الزراعات بدورها بين تلك التي انتفعت بالثورة الخضراء (الأسمدة، وقاتلات الآفات، والبذور المنتقاة)، ولكنها لا تستخدم إلا القليل من الآلات، وتتراوح إنتاجيتها ما بين 100، و500 قنطار مكافئ للفرد، وتلك التي لم تلحق بالثورة الخضراء، وتتراوح إنتاجية الفرد فيها حول 10 قنطارات فقط.

وقد ارتفع الفرق بين الزراعة الأكثر تجهيزًا، وتلك الراجعة لفقراء الفلاحين، بشكل استثنائي بالنسبة لما كانت عليه منذ نصف قرن. أي بعبارة أخرى، تجاوز معدل زيادة الإنتاجية في الزراعة بمراحل التقدم في المجالات الأخرى، مما أدّى لخفض أسعارها بنسبة 5 إلى 1.

وفي هذه الظروف، ومع تطبيق ما فرضته منظمة التجارة العالمية في مؤتمر الدوحة (نوفمبر 2001) من "إدخال الزراعة" في نطاق القواعد العامة "للمنافسة" باعتبار المنتجات الزراعية والغذائية، "سلعًا مثل غيرها"، ماذا ستكون النتائج الأكيدة في ظل انعدام المساواة الهائل بين الزراعة الرأسمالية المتقدمة وبين إنتاج الفلاحين؟

يستطيع نحو العشرين مليونًا من المزارع الحديثة الإضافية، إذا ما حصلت على ما تحتاجه من الأراضي الإضافية (التي ستقتطع بالطبع من مزارع صغار الفلاحين، مع اختيار أجود الأراضي)،

وإذا حصلت على رؤوس الأموال اللازمة لتزويدها بالمعدات الآلية الحديثة، أن تنتج ما يكفي لسد احتياجات جميع سكان المدن القادرين، والتي يحصلون عليها حاليًا من إنتاج الريف. فماذا إذن سيكون مصير هذه المليارات من المنتجين الريفيين غير القادرين على المنافسة؟ لا شك أنهم سيستبعدون خلال بضع عشرات من السنين. فماذا إذن سيحدث لهذه المليارات من البشر، وهم اليوم من أفقر الفقراء، ولكنهم يطعمون أنفسهم كيفما اتفق، وبشكل سيئ لما يقرب من ثلثهم تقريبًا (ثلاثة أرباع من يعانون من سوء التغذية في العالم ريفيون)؟ أية تنمية صناعية منافسة بدرجة أو بأخرى، منتظرة خلال السنوات الخمسين القادمة، حتى مع افتراضٍ معدل نمو خيالي مستمر قدره، 7 % سنويا لثلاثة أرباع الإنسانية، لا يمكن أن يستوعب حتى ثلث هذا الاحتياطي.

إذن ما العمل؟

لا مناص من قبول استمرار الزراعة الفلاحية طوال المستقبل المنظور في القرن الواحد والعشرين، لا بسبب الحنين الرومانسي للماضي، وإنما ببساطة لأن حل المسألة يكمن في تجاوز منطق

الليبرالية. فيجب إذن، اكتشاف سياسات لتقنين العلاقات بين "السوق" والزراعة الفلاحية. وهذه التقنينات المختلّفة والمتوافقة مع الظروف المحلية للبلدان أو الأقاليم المختلفة، يجب أن تحمي الإنتاج الوطني لضمان الأمن الغذائي الحيوي للأمم، ومقاومة السلاح الغذائي للإمبريالية. أي بعبارة أخرى، عزل الأسعار المحلية عن "السوق" المسمى بالعالمي – كما هو الواجب – لحين ما يسمح التقدم البطيء ولكن المستمر لإنتاجية الزراعة الفلاحية، بالتحكم في انتقال سكان الريف إلى المدن. وعلى مستوى ما يسمى بالسوق العالمي، قد يكون التقنين المناسب هو إجراء اتفاقيات إقليمية بين أوربا من جهة، وبين أفريقيا، والعالم العربي، والهند، والصين، من جهة أخرى، وبذلك تستجيب لمتطلبات تنمية تجمع بدلًا من أن تستبعد.

وهذه القضايا الأساسية مستبعدة من المناقشة، وتحل محلها قضايا دعم الزراعة، وتأثيره على شروط "المنافسة العادلة المزعومة"، على الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية.

والهدف – الذي تؤكده منظمة التجارة العالمية – هو فتح أسواق الجنوب أمام الصادرات الزراعية للشمال. ولكن المزايا المطلقة التي تتمتع بها زراعة الشمال، الناتجة عن الفروق الهائلة في الإنتاجية، ودون أي دعم إضافي للصادرات، تؤدي إلى أن فتح هذه الأسواق لن يؤدي إلا إلى مضاعفة مشاكل هؤلاء الفلاحين بدلًا حتى من البدء

في حلها. أما فتح أسواق الشمال أمام الصادرات الزراعية للجنوب، إذا حدث (وهو محل شك)، ففوائده لا تقارن بالمرة بالتدمير الذي يحدث من الانفتاح في الاتجاه المضاد.

وتدعي منظمة التجارة العالمية، أن اختيارها ينصب على شروط التجارة الدولية، بتركيز المفاوضات على دعم الصادرات، مما يؤثر على هذه الشروط، وهذا يتسق مع دورها الصريح وهو الاهتمام بالتجارة مع استبعاد أي قضايا أخرى مثل التنمية، وهذا الادعاء لا يقف على قدمين. والانفتاح غير المشروط للتجارة الخارجية، يشكل الأنظمة الإنتاجية، وخاصة للشركاء الضعفاء، ويلغي حقهم في التنمية وفي الحماية الضرورية لها. وفضلًا عن ذلك، تتبع منظمة التجارة العالمية هنا سياسة الكيل بمكيالين، فهي تعترف بشرعية سياسات البلدان المتقدمة، بخلق تباينات مصطنعة بين المكونات المختلفة لتلك السياسات، كما سنرى فيما بعد، ولكنها ترفض الاعتراف بمثل هذه الحقوق للآخرين.

2 - دعم الزراعة في العالم المعاصر القائم بالفعل

تبدو إجراءات دعم الإنتاج الزراعي، ودخول المزارعين، كمتاهة معقدة من النصوص المتداخلة التي يمكن لغير المتخصصين أن يضيعوا

بداخلها. ومع ذلك فهذه المجموعة من الإجراءات – ("الوطنية" في حالة الولايات المتحدة أو كندا أو اليابان)، و"الجماعية"، (في حالة الاتحاد الأوربي) – تمثل سياسات متماسكة نسبيًا (أي أنها وسائل فاعلة لتحقيق الأهداف المبتغاة)، فيما عدا بعض الاستثناءات هنا أو هناك، التي نتجت عن بعض الصدف التاريخية، والتي تلغي تماسكها جزئيًا. وبالطبع من الممكن الحكم على هذه السياسات (أو أهدافها) من وجهات نظر مختلفة، والدفاع عنها أو انتقادها، ولكنها قائمة بالفعل. ومن الممكن كذلك المجادلة بشأن فاعلية الوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف المبتغاة، ولكن هذا الجدل يجب أن ينصب، إن كان جادًا، على الاقتصاد الحقيقي، وليس الاقتصاد الليبرالي الخيالي.

لقد بلغ مجموع الدعم الحكومي "للزراعة" حسب تقديرات منظمة التجارة العالمية، في عام 1995، 286 مليار دولار. ومن المعروف أن 90 % على الأقل من هذه الاعتمادات قد أنفقته بلدان الثالوث (الولايات المتحدة وكندا، والاتحاد الأوربي، واليابان).

وبالنسبة للبلدان الغنية (مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) يبدو هذا المبلغ جسيمًا، وهو جسيم بالفعل إذا ما نظرنا له من ناحية عدد المزارعين المنتفعين به (متوسط مقدار الدعم لكل مزرعة)، أو حتى بمقاييس أخرى (الدعم بالنسبة لكل هكتار منزرع، أو لكل طن من اللحم يُنتج). وهو جسيم كذلك إذا نسبناه لقيمة إنتاج معين،

أو حتى بالنسبة لإجمالي الإنتاج الزراعي بأكمله، أو بالنسبة لدخل المزارعين المستفيدين، أو للمزارعين ككل.

و"ترتب" منظمة التجارة العالمية الإنفاق العام في مجال الزراعة إلى أربعة أنواع، تطلق عليها الصناديق: الأحمر والبرتقالي والأزرق والأخضر.

والمعيار لهذا الترتيب هو أثر ذلك الإنفاق على الإنتاج، وبالأخص على "أسعار" المنتجات الزراعية (سعر الإنتاج، وسعر البيع في المزرعة، وسعر البيع للمستهلك). وتضع المنظمة في الصندوقين الأحمر والبرتقالي الإنفاق الذي تعتبر أنه يؤثر على الأسعار المعنية، وتضع في الصندوقين الأزرق والأخضر، الإنفاق الذي تعتبره غير مؤثر على الأسعار.

وهكذا نجد:

1 – في الصندوقين الأحمر والبرتقالي 124 مليار دولار.

2 – في الصندوقين الأزرق والأخضر 162 مليار دولار.

وهذا الترتيب يكتسب أهمية خاصة، لأن إجراءات "التحرير" (الليبرالية) للزراعة، التي تهدف إلى معاملة الإنتاج الزراعي كأي

إنتاج سلعي آخر، لا تمس سوى الإنفاق من الصندوقين الأولين، والتي ينبغي تخفيضها بالتدريج، طبقًا لبرنامج معين يُتفق عليه في إطار المفاوضات داخل منظمة التجارة العالمية. وهكذا تحتفظ الدول بحرية الإبقاء على إنفاقها الأزرق أو الأخضر، أو حتى زيادته، وهو الواقع منذ ما يقرب من عشر سنوات.

وتقسيم الإنفاق بين نوعي الصناديق المشار إليها، يضع الولايات المتحدة في مواجهة صريحة مع الاتحاد الأوربي، وكندا، واليابان من الجانب الآخر. إذ لا نجد في الصندوقين الأحمر والبرتقالي إلا 12 % من الإنفاق العام للولايات المتحدة، في حين يندرج في هذين الصندوقين، 55 % من إنفاق الاتحاد الأوربي، و48 % من إنفاق كندا، و54 % من إنفاق اليابان. وبعبارة أخرى، سيكون على أوربا وكندا واليابان أن تقوم بالجهد الأكبر للتواؤم مع عملية التحرير التي تتطلبها منظمة التجارة العالمية، وليس الولايات المتحدة.

والتعريفات التي تمّ على أساسها تحديد الترتيب المشار إليه أعلاه، قد جرى الاتفاق عليها بعد "مفاوضات" في الإطار شبه السري لغرفة التجارة الدولية (نادي الشركات متعدية الجنسية)، وتبادل الآراء بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، والتي لن تخرج عن إطار الدائرة الضيقة للموظفين المشاركين فيها. فإلى جانب السرية الكبيرة التي تطوق المشكلة، يبقى السؤال: لماذا وافق الأوربيون على "طريقة"

تضعهم في موقف أضعف تجاه منافسهم/ شريكهم الرئيسي وهو الولايات المتحدة؟ ليست عندي شخصيًا إجابة عن هذا السؤال سوى المتطلبات السياسية "للإمبريالية الجماعية للثالوث".

وعلـــى أي حال، فهذا الصراع بين الولايـــات المتحدة والاتحاد الأوربي، والذي يحتل حيزًا رئيســـيًا من المناقشـــات داخل منظمة التجارة العالمية، يجب ألا يثير اهتمام الجنوب في الواقع، فإن انفتاح أسواقه لمصلحة هذا الجانب أو ذاك من الفريقين المتنافسين، لن يقلل من الأثر المدمر لهذا الانفتاح على اقتصاد الفلاحين في بلدانه.

المعايير التي يقوم عليها ترتيب منظمة التجارة العالمية، لا تقف على قدميها.

وفي الواقع، وكما يقول جاك برتيلو (الزراعة، كعب أخيل للعولمة)، فالصناديق الأربعة لا تعدو كونها صندوق واحد يمكن تسميته بالصندوق "الأسود". ففحص مجموع الإنفاق المدرج بشكل مصطنع في أي من الصناديق الأربعة، هو وحده الذي يمَكّن من فهم منطق السياسة الزراعية المتبعة، وأهدافها، والمصالح التي تخدمها، ووسائلها. أما تقسيمها إلى "أنواع" يُزعم أنها مختلفة، هو نتاج شبه التحليل – البيزنطي – للاقتصاد المجرد للعالم الخيالي. ومثل هذا التحليل لا يختلف كثيرًا

عن الجدل حول "جنس الملائكة" أو "لون اللوغاريتم".

وفي الواقع، فإن جميع هذه النفقات لها أثرها الواضح على الإنتاج، وحجمه، وكفاءته، وبالتالي على سعره. إن هدف هذه النفقات هو بالضبط هذا الأثر، وهو ما تحققه فعلًا.

وبعض أمثلة على أنواع الإنفاق المسماة بالخضراء توضح هذه الحقيقة بكل جلاء.

المعونة الغذائية للفقراء، وهي كبيرة في الولايات المتحدة – أكثر من 20 مليار دولار – ومن دونها يتعرض 10 % من السكان للجوع، تخلق سوقًا إضافية للمنتجات الزراعية (فمن دونها يبقى طلب هؤلاء الفقراء غير مدعوم بقوةٍ شرائية). فهذا الإنتاج الإضافي، والثمن الذي تدفعه الحكومة للمزارعين، لهما أثر مباشر واضح على الزراعة. ويمكن الدفاع عن هذه المعونة – أو توزيع الحليب مجانًا على تلاميذ المدارس – بحجج تتعلق بالتضامن الاجتماعي، بل بتحسن كفاءة العمال بفضل التغذية الجيدة. ولكن لا يمكن إنكار أن هذا الإنفاق العام له تأثير على الإنتاج والأسعار.

وبعض أشكال الدعم الأخرى – المعتبرة خضراء (أو زرقاء) – هدفها الصريح هو الحد من الإنتاج (لخفض الإنتاج الزائد)، مثل التعويض عن ترك مساحات من الأراضي من دون زراعة. وهناك أشكال مشابهة لامتصاص الإنتاج الزائد بتكوين مخزونات عامة

أو خاصة، تُشترى بأسعار محددة. وكلٌّ من هذين النوعين له أثره على الإنتاج والأسعار.

والمساعدات الأقل ارتباطًا في الظاهر، بالإنتاج والأسعار، هل هي حقيقة كذلك؟ ونذكر من هذا النوع الدعم للمزارعين بهدف رفع دخلهم لمساواته مثلًا بدخل العاملين بالمدن (الأجراء أو الطبقات المتوسطة)، أو غير المباشرة (مثلِ خفض الضريبة على الدخل)، أو حتى مباشرة. ومعادلات التوازن العام – التي يشير إليها الاقتصاديون التقليديون باستمرار – توضح المشاركة في تحديد توزيع الدخل، والأسعار النسبية، لأن إعادة توزيع الدخل تغير تركيب هيكل الطلب. وعلى هذا فمنطق الاقتصاد التقليدي يؤدي بنا إلى الاستنتاج بأن التدخلات لها فعلًا تأثير على الأسعار.

مما سبق يتبين أن فكرة "الارتباط" أو "عدم الارتباط" التي تميز بين الأشكال المختلفة من الإنفاق العام من جهة، والأسعار من الجهة الأخرى، لا تقف على أي أساس سليم. بل هي من نتاج الخيمياء (كيمياء تحويل المعادن الخسيسة إلى ذهب) "للاقتصاد المجرد"، وتستخدم في الواقع كحجة تخضع للظروف، ويمكن استخدامها في اتجاه أو في عكسه وفقًا للرغبة في تأييد هدف معين أو عكسه من السياسات الاقتصادية.

3 - طبيعة ومدى السياسات الزراعية لبلدان الشمال

وتضع منظمة التجارة العالمية طبيعة ومدى السياسات الزراعية لبلدان الشمال، وخاصة للولايات المتحدة والاتحاد الأوربي في الإطار المحدد بتأثير الدعم المتمثل في النفقات العامة المخصصة للزراعة، على التجارة العالمية للمنتجات الزراعية.

وفي الواقع، فإن هذه السياسات لها بعد آخر، فهي الوسيلة التي بنى بها الشمال الميزات التي يمتلكها في مجال الزراعة (وفي غيرها من الأنشطة الاقتصادية) على منافسيه المحتملين من الجنوب.

والميزات التي يتمتع بها الشمال في هذا المجال (وفي غيره كذلك) إذن، هيكلية. وفضلًا عن ذلك، فنجاح السياسات الزراعية لأوربا (السياسة الزراعية الأوربية) وللولايات المتحدة، أدّت لزيادة القدرة الإنتاجية لهذه البلدان بما يتجاوز كثيرًا قدرة أسواقها الداخلية على الاستيعاب، وهي لذلك تلعب دورًا عدوانيًا من أجل تصدير فائض إنتاجها الزراعي. وعليه فالضغط "لفتح" أسواق الجنوب أمام الصادرات الزراعية والغذائية للاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، الذي تعمل منظمة التجارة العالمية كأداة لتحقيقه هو الاستجابة لهذا الهدف.

وعلى ذلك، يجب النظر في هذا الإطار، إلى عملية "الإغراق" التي تضاف إلى المزايا البنيوية لزراعة الشمال. وهذه الأساليب

متنوعة، وبعضها واضحة، وبعضها أقل وضوحًا، ومنها:

1 - الواضحة: الدعم المباشر للصادرات.

2 - أقل وضوحًا: تصفية المخزونات الخاصة والعامة المكوَّنة، في الأسواق العالمية لامتصاص فائض الإنتاج، بأسعار هامشية، يمكن الطعن في مصداقيتها، ولكن يُدَّعى بأنها "الأسعار الحقيقية" وفقًا "لأسعار السوق العالمي".

3 - غير معترف بها، ولكن حقيقية: "المساعدات الغذائية" – وكثيرًا ما يقال إنها عمليات "إنسانية" – التي تضعف قدرة الزراعة المحلية على مواجهة العجز.

ويمكـــن الجدل حول الحكمة المشـــكوك فيها من الاختيار الذي يطالب الولايات المتحدة، والاتحاد الأوربي بعمل المراجعات اللازمة لسياســـاتهما الزراعية، بحيث تتوقف عن "الإنتاج الفائض" بشكل مستمر. وكثيرون في الشمال ذاته يوجهون هذا الانتقاد.

وعلى أي حال فبلدان الجنوب، من حقها أن تقوم بإجراءات للحماية حتى إن كانت قاسية (وقف حق الاستيراد، أو حتى فرض الحصص)، ولا يمكن إنكار حقها هذا في مواجهة عدوان لا يقل قسوة. ومثل القطن ذو مغزى كبير في هذا الصدد.

فهل يمكن لهم الاستفادة من سياسة الإغراق لدول الشمال في بعض الحالات (عندما يكون هناك عجز بنيوي في الغذاء) لسد العجز بتكلفة منخفضة؟ الخطر هنا يكمن في أن "الفرصة" المتاحة ستؤخر الجهود اللازم اتخاذها لتحقيق الإصلاحات الضرورية في مجال السياسات الزراعية القومية.

وتشمل السياسات الزراعية المتصارعة – سياسات الشمال كما هي عليه، والسياسات التي يمكن للجنوب اتباعها (وهو ما لا تقوم به أغلب تلك البلدان) – جوانب كثيرة غير تلك الواردة تحت العناوين: "أسعار (ما يقال إنه السوق العالمي)"، و"الرسوم الجمركية"، و"الدعم المباشر للتصدير".

عنوان "الأسعار العالمية": لقد كررنا كثيرًا بما لا يترك مجالًا للاستزادة، أنها لا تمثل "الأسعار الحقيقية"، بل هي بالأساس أسعار هامشية، حيث إن تجارة المنتجات الزراعية والغذائية العالمية لا تتعلق إلا بجزء صغير من الإنتاج (نحو 10 %)، ومن هنا فإن مجموع السياسات الزراعية تجعل هذه الأسعار على الهامش ولا تمثل التكلفة الحقيقية، فهي تعبر عن ظروف خاصة. ومرة أخرى نؤكد أن وصف هذه الأسعار بأنها "حقيقية" كما يدعي ليبراليو منظمة التجارة العالمية لا يقوم على أي تحليل علمي، بل هو يفتح المجال لجميع التلاعبات السياسية المرغوبة.

وهناك أوجه أخرى للسياسات العدوانية للشمال يجب أن تؤخذ في الاعتبار، فأوضاع الاحتكار التي تعمل الرأسمالية الزراعية على تقويتها بحجة "حقوق الملكية الفكرية والصناعية"، بفرض البذور المختارة التي تصنعها شركات هذا القطاع، يجب أن ترفضها دول الجنوب، مع غيرها بشكل حاسم. وهذه القضية تمثل أحد أوجه مشكلة البيئة، حيث تمتد الممارسات التي يدافع عنها الليبراليون في هذا المجال من النهب الصريح للمعارف التي اكتسبها الفلاحون في بلدان الجنوب عبر مئات السنين، إلى تدمير التنوع البيولوجي، وحتى تدعيم اختيارات قد تكون لها أخطار جسيمة في المستقبل (مثل النباتات المعدَّلة جينيًا).

ولنكن واضحين، فالأمريكان والأوربيون (والآخرون) لهم الحق المطلق في بناء السياسات الوطنية، والاتحادية التي اختاروها. ولهم الحق في حماية صناعاتهم وزراعاتهم؛ كما أن لهم الحق في وضع أنظمة إعادة توزيع الدخل التي يرون أنها تتوافق مع متطلبات التضامن الاجتماعي. وبالتأكيد، هناك عدة أبنية سياسية ممكنة يمكن أن تكون محل جدل، وصراعات سياسية في داخل مجتمعاتهم بهذا الشأن، وهذا أبسط ما تقضي به الديمقراطية.

أما المطالبة بتفكيك هذه السياسات باسم الليبرالية الخيالية التي لم توجد أبدًا في الواقع، ولن توجد، فأمر لا معنى له، فهل سنطالب بأن

تخفض البلدان المتقدمة من مستواها في التعليم والتدريب، وقدرات البحث والتجديد لديها لتتمشّى مع البلدان الأقل تقدمًا؟ وذلك بحجة أن المزايا التي يتمتعون بها في تلك المجالات تعطيهم ميزة في التجارة العالمية؟

ومع الأسف، فالإستراتيجية التي اختارتها دول الجنوب بصفة عامة، وهي أن يحافظ الشمال على "قواعد اللعبة الليبرالية"، ليس لها أي معنى، وهي مع ذلك التي "يوصينا" البنك الدولي والآخرون بها. وربما كان السبب في ذلك هو بالضبط لكونها غير فاعلة، ولن تكون، فالليبرالية الحقيقية لم توجد أبدًا إلا في الخيال.

4 - القدرة التنافسية للشركات أو القدرة التنافسية للأمم؟ إعادة الاعتبار للحق في الحماية، وللسياسات الوطنية (أو الإقليمية)

يهتم الخطاب الليبرالي بالقدرة التنافسية على مستوى المشروع ليس إلا، سواء أكان حيازة زراعية، أو شركة صناعية أو تجارية، أو مشروع خدمي، وبالكثير بالقدرة التنافسية للفروع المختلفة للاقتصاد (زراعة الحبوب، أو صناعة السيارات). ولكنه يتجاهل الإدراك الحقيقي الوحيد للقدرة التنافسية، أي القائم بين الأمم (بين نظمها الإنتاجية)، وهو الذي يحدد لدرجة كبيرة (ولكن ليس بالكامل) القدرة

التنافسية لفروع الاقتصاد أو الشركات. وعلى ذلك فقبل الحديث عن الاختلافات بين القدرة التنافسية بين الشركات، أو بين هذا الفرع أو ذاك من فروع الإنتاج، يأتي الحديث عن القدرة التنافسية بين الأمم. أما النظرية التي تتحدث عن المزايا النسبية في مجال التجارة الخارجية، فنظرًا لتجمد أسسها النظرية، تتجاهل دينامية التحولات التي تؤثر على القدرة التنافسية بين الأمم، وبالتالي موقعها على سلم التراتب في النظام العالمي.

والتباين في القدرة التنافسية بين الأمم، ينتج بالضبط من هذه "النفقات العامة" المختلفة الأنواع، التي تُشكل الإطار الذي يعمل داخله المنتجون (البنية التحتية، ونوع التعليم والتكوين المهني، والقدرة على التطوير التقني... إلخ)، وكذلك الذي يربط بين نظام الإنتاج ونظم توزيع الدخل، وإعادة توزيعه. مع العلم أن هذين البعدين للعالم القائم بالفعل لا يمكن فصلهما، كما لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة (بمفهوم أن السياسة هي مجموع علاقات القوى بين الشركاء الاجتماعيين، والصراعات لتغيير هذه العلاقات).

لقد درسنا أعلاه حجم النفقات العامة المخصصة للزراعة في بلدان الشمال، ولكن من المفيد أن نُذكِّر أن مجموع هذه النفقات يبدو صغيرًا بالمقارنة بما يُنفق في مجالات أخرى. فالنفقات العسكرية وحدها تزيد على ضعف الدعم المخصص للزراعة، حيث فاقت حد الستمائة مليار دولار (نحو نصفها من الولايات المتحدة)، يضاف إليها الدعم الهائل

الذي تتمتع به الصناعات الحربية المعنية، وبشكل غير مباشر، بعض الصناعات المدنية (مثل الطيران والفضاء والاتصالات). وحجم النفقات العامة على البنية التحتية التي تؤثر على ظروف وكفاءة الإنتاج في جميع قطاعاته، أكبر بكثير. وكذلك الحال بالنسبة للنفقات الاجتماعية (التعليم والتدريب، والبحوث، والصحة، والضمان الاجتماعي)، التي تحدد لمدى كبير "القدرة التنافسية للأمم".

ومن المعروف أن مجموع النفقات العامة تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الرأسمالية المتقدمة، لا تقل عن 40 %. وهذه الحقيقة تلغي تمامًا أية مصداقية للخطاب الليبرالي المؤسس على اقتصاد خيالي "بلا دولة" أو ما يقرب من ذلك!

وبهذا المعني، لا توجد "أسعار حقيقية" وأخرى غير حقيقية، فجميع "الأسعار" حقيقية، وتعبر عن واقع لا تنفصل بداخله إعادة الإنتاج الاقتصادية، وإعادة الإنتاج الاجتماعية.

وبدورها، تتحكم القدرة التنافسية غير المتساوية للأنظمة الوطنية (أو الإقليمية عندما تصل هذه الأخيرة لمستويات معقولة من التحقق) في العلاقات الدولية، وفي هياكل العولمة. فجميع الأمم تشارك في العولمة، ولا يوجد في العصر الحديث، ومنذ مدة طويلة، بلد "خارج العولمة"، ولكن لا يستفيد الجميع على قدم المساواة من هذا النظام. وفي هذا المقام، ينفتح البعض "بعدوانية"، في حين يخضع البعض

الآخر "سلبيًا للانفتاح". ومن هذا المنطلق، يصبح من المستحيل عمليًا التفريق في مجموع الهياكل والسياسات الوطنية، بين تلك التي لا تؤثر إلا على القدرة التنافسية للأنظمة الإنتاجية (وبالتالي على الفروع الإنتاجية والمشروعات) دون التأثير على العلاقات الدولية، وبين تلك التي تؤثر بالضبط على تلك العلاقات.

وقد أدرك ليست List Friederich في النصف الأول من القرن التاسع عشر، طبيعة التحدي، ووجه الانتقاد "للمزايا النسبية"، وفهم أنها تُبنى تاريخيًا، وليست "مُعطاة" مرة وللأبد. وتجاوزت مقترحاته "حماية الصناعات الناشئة"، وكانت التعبير الأول عما طورتُه وسميتُه "إستراتيجية الانفصال" (فك الارتباط)، لا بمعنى "الخروج من العولمة بالاكتفاء الذاتي"، وإنما البدء ببناء سياسة وطنية (أو إقليمية) قادرة على تحسين القدرة التنافسية لمجموع النظام الإنتاجي، ولفروع مختارة منه، وفي نفس الوقت، بناء الهياكل "الحامية" (بالمعنى الواسع وليس مجرد التعريفة الجمركية) لمواجهة الشركاء الأقوياء (وبالتالي العدوانيين) في النظام العالمي. وبعبارة أخرى، فالنضال من أجل الانفصال، هو نضال من أجل "عولمة من نوع آخر" (تختلف عن تلك التي تقترحها الليبرالية وتفرضها، والتي لا تستطيع إلا تدعيم وتعميق "مزايا" الطرف الأقوى. وبعبارة أخرى، فإن ما يجب علينا المطالبة به لمواجهة التحدي الحقيقي، هو: الحق في أن نفعل ما فعله الآخرون (الأقوياء)، ويفعلونه باستمرار – على

الرغم من الخطاب الليبرالي الذي يتجاهل هذه الحقيقة – أي الحق في بناء سياسات وطنية وإقليمية فاعلة، وحمايتها.

5 - الخطاب شبه العلمي لمنظمة التجارة العالمية

على الرغم من أسطورة الليبرالية، تدخلت الدول الرأسمالية دوما، وستتدخل على الدوام في تقنين عملية إعادة الإنتاج الرأسمالية، عن طريق "النفقات العامة" ضمن وسائل أخرى. وهذه التدخلات ذات تأثير حاسم، بمعنى أن تصور "نظام اقتصادي رأسمالي" (يسمى اقتصاد السوق) يُدعَّى أنه مجرد أو نقي، ويوجد قائمًا بذاته "دون دولة"، هو من قبيل الأساطير التي تستبدل بتحليل الرأسمالية القائمة بالفعل، تحليل نظام خيالي.

والفكر الوحيد السائد اليوم – المسمى بالليبرالية – يقوم على الفكرة غير المنطقية والغيبية، التي تقول بأن "اقتصاد السوق المجرد" لديه القدرة على كشف "الأثمان الحقيقية" (للمنتجات، وجميعها سلع بالضرورة، و"عناصر الإنتاج" – الأجور، وفائدة رأس المال، ومعدلات الربح – وأسعار تبادل العملات)، أي بعبارة أخرى، "الأسعار" التي تحقق "التوازن العام"، في سوق غير مقننٍ، ومعمم، دون تشوهات ناتجة عن تدخُّل السلطات العامة، وهو الأمر المستحيل تحققه في الواقع.

وخلف هذا الخطاب شبه العلمي، يختفي هدف مغلف بالحديث الأيديولوجي لإكسابه الشرعية، وهو إلغاء التقنين، أي منح رأس المال (الذي يمسك بأعنّة السلطة في الحياة الاقتصادية للمجتمعات الرأسمالية) حق اتخاذ القرار دون شريك. ورأس المال، بدلًا من إبعاد الدولة عن المسرح، ومنع تدخلاتها، سيختار منها ما يناسبه – تلك التي تدعم سيطرته على المجتمع، وتعظيم المكاسب التي يجنيها منه – ويمنع الأخرى، أي تلك التي تضعف من سلطاته، وتسمح للاعبين الآخرين في الحياة الاجتماعية، بإبراز مصالحهم الخاصة، جزئيًا على الأقل.

وتمثل أسطورة "الأسعار الحقيقية" الأساس، ضمن أفكار أخرى، "للبرهنة" شبه العلمية على أن أية "حماية" في مجال التجارة الدولية، تعطل "حصول المستهلكين على أقصى فائدة". وتصير كلمة الحماية في حد ذاتها ممنوعة، فهي المرادف لإلغاء العقلانية، بل للغباء. وتجري "البرهنة" عن طريق تحويل المجتمعات الوطنية والعالمية، إلى عالم من "الأفراد" المتساوين، وإلغاء الطبقات الاجتماعية، والأمم. وكما يقال بأن جميع الأفراد الذين يكونون الأمة متساوون (فلا يوجد رأسماليون أو عمال، بل مجرد "منتجين بائعين")، فكذلك جميع الأمم متساوية. ولا يوجد إنكار للواقع أكثر من هذا، مثل إنكار التباين في "التنمية" بين الأمم، وإنكار حقيقة أن المجتمعات الغنية لم تصبح كذلك إلا لأنها حمت نفسها بفاعلية، وتستمر في حماية نفسها.

6 - إجابات بديلة ضرورية

وإلى جانب ضرورة فحص المشاكل المثارة حاليًا (وخاصة تلك الموضوعة على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر كانكون)، واحدة بعد الأخرى، لا مندوحة عن وجود رؤية عامة بديلة للسياسات الزراعية – في الشمال والجنوب، وبالتالي للمبادلات العالمية.

وبالتأكيد لا تملك بلدان الجنوب الوسائل التي تمكنها من الرد على التحدي بأن تقلد في بلدانها السياسات الزراعية التي طبقها الشمال، حتى إذا كان لذلك معنى في ظروفها (وهو أمر محل شك). فليس لديها الموارد التي تسمح لها "بدعم" إنتاجها الزراعي، وقدرتها على إعادة توزيع الدخل، يحد منها انخفاض هذا الدخل، وكذلك الميزانية العامة.

وهذا لا يعني بالمرة أنها لا تحتاج لسياستها الخاصة لتنمية زراعتها، التي تأخذ في الاعتبار متطلبات التعجيل بخطوات رفع إنتاجيتها، وفي الوقت نفسه، التحكم في التحول الاجتماعي (تجنب تفريغ الريف وتعميم المدن العشوائية). كذلك على هذه السياسات أن تتضمن أهدافًا وطنية، وفي مقدمتها ضمان الاستقلال الغذائي (على مستوى الأمم والتكتلات الإقليمية).

ومن المفهوم أن السياسات الوطنية أو الإقليمية المقترحة، ووسائل

حمايتها، يجب أن تكون محلًا لمناقشات انتقادية شفافة بقدر الإمكان (أي توضح بجلاء المصالح التي تدافع عنها ولا تخفيها)، أي أن تكون موضوع الجدل السياسي بالمعنى الجميل للكلمة.

وبهذا المفهوم، يمكن أن تكون الحماية إيجابية أو ضارة، فالحماية تكون ضارة عندما تهدف لحماية أنشطة غير ذات كفاءة (أي ذات قدرة تنافسية متدنية) وتحافظ على عدم كفاءتها. وتكون الحماية إيجابية عندما تعمل على حماية عمليات تحول تسمح للأنشطة بتحسين كفاءتها (أو بالتقليل من عدم فاعليتها).

إن اختيار إستراتيجية، بانخراطها في منطق الخطاب الليبرالي، تعمل على "تفكيك" الأنظمة الوطنية للبلدان المسيطرة بهدف تدعيم قدرتنا التنافسية الظاهرية في المبادلات العالمية، مآلها الفشل المؤكد والمطلق، وهي بالتأكيد بلا أساس شرعي.

وفي المقابل، فالرد على التحدي الحقيقي الذي يواجه أمم الجنوب يعني ضمنًا انتزاع الحق المشار إليه أعلاه، وهذا الانتزاع يجب أن تسبقه إرادة بناء سياسات وطنية فاعلة، وحمايتها. وهذه هي الإستراتيجية الوحيدة المجدية الممكنة.

وإذا ما قامت بلدان الجنوب بذلك، فإن من حقها، بل من واجبها، أن تحمي هذه السياسات بأنسب الوسائل الفاعلة التي تشمل إلى جانب التعرفات الجمركية المناسبة، إجراءات كمية (مثل تحديد الحصص).

وفضلًا عن هذه الوسائل المباشرة، تفترض حماية الاقتصاد الوطني بالتأكيد سياسات وطنية متماسكة في سلسلة من المجالات، وفي مقدمتها إدارة العملة الوطنية، وسعر الصرف.

وقد لاقت هذه الأفكار – التي يُبنى عليها المشروع البديل (العولمة البديلة) – ترحيبًا لدى الرأي العام، وانعكست في جلسات تبادل الرأي في المؤتمر الأخير لبلدان عدم الانحياز (في كوالا لمبور في فبراير 2003).

وفي مجال الإدارة الاقتصادية للنظام العالمي، بدأت ترتسم كذلك، الخطوط التوجيهية لبديل يمكن للجنوب الدفاع عنه بشكل جماعي، لأنه يمثل نقطة التقاء لمصالح جميع بلدانه.

1 - لقد عادت فكرة التحكم في التحركات الدولية لرؤوس الأموال إلى الظهور. وفي الواقع، فإن حرية الحسابات الرأسمالية التي فرضها صندوق النقد الدولي كعقيدة جديدة "لليبرالية" ليس لها إلا هدف واحد، وهو تسهيل انتقال رؤوس الأموال بكثافة للولايات المتحدة لتغطية العجز الأمريكي المتزايد، والناتج عن نقاط الضعف في اقتصاد الولايات المتحدة، إلى جانب إستراتيجيتها للتحكم عسكريًا في العالم. ولا مصلحة لبلدان الجنوب في أن تسهل بذلك نزيف رؤوس أموالها، ولا التدمير الناشئ عن المضاربات المحتملة. وعليه فلا بد من

مراجعة مخاطر "حرية تحويل رؤوس الأموال" الناتجة عن تطبيق منطق حرية الحسابات الرأسمالية، وبدلًا منها يمكن النظر، بين الدول غير المنحازة، ومجموعة السبع والسبعين، في نظام للمؤسسات الإقليمية التي يمكن أن تحقق قدرًا من الاستقرار النسبي لحرية التحويل. ونُذَكِّر بأن ماليزيا قد اتخذت المبادرة، إبان الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، بفرض القيود على التحويلات، وكسبت المعركة، حيث اعترف صندوق النقد الدولي بحقها في ذلك.

2 - كذلك عادت فكرة تقنين الاستثمارات الأجنبية. وبالتأكيد لا تفكر بلدان العالم الثالث، أن تغلق أبوابها أمام جميع الاستثمارات الأجنبية، كما كان البعض منها يعمل في الماضي، وبالعكس، فهي تسعى وراء الاستثمارات الأجنبية، ولكن شروط استقبالها أصبحت من جديد، محل الانتقاد، وبعض الأوساط الحكومية في العالم الثالث تشعر بوجاهة ذلك.

وفي ارتباط وثيق مع هذا التقنين، يجري الآن التشكيك في حقوق الملكية الفكرية والصناعية، التي تعمل منظمة التجارة العالمية على فرضها. فقد صار واضحًا أن هذه الفكرة بدلًا من تعزيز المنافسة "الشفافة" في أسواق حرة، تعمل بالعكس، على تدعيم احتكارات الشركات متعدية الجنسية.

3 - لم تعد الديون مجرد عبء لا يمكن احتماله، بل أصبحت شرعيتها ذاتها محل شك. وهكذا بدأت تظهر المطالبة بإلغاء الديون الكريهة، وغير الشرعية، من جانب واحد، وكذلك صياغة قانون دولي – جدير بهذا الاسم – بشأن الديون، وهو أمر غير موجود حاليًا. وإجراء عملية مراجعة محاسبية للديون ستبين أن نسبة ذات مغزى من الديون إما غير شرعية، أو كريهة. وقد وصلت الفوائد المدفوعة مبلغًا يجعل المطالبة – ذات الأساس القانوني – باعتبارها قد سُددت، مشروعة تمامًا، وتكشف عملية النهب البدائي التي تجري بهذا الشأن.

ولتحقيق ذلك، يجب القيام بحملة لوضع تشريع دولي يخضع الديون الأجنبية للتقنين مثل الديون الداخلية، وتتسق هذه الحملة مع هدف تدعيم شرعية القانون الدولي. ومن المفهوم أن سكوت القانون الدولي عن هذه القضية هو الذي يجعل موضوع تسوية الديون يخضع لعلاقات القوى الوحشية. وهذه العلاقات هي التي تسبغ الشرعية على ديون دولية، كان من الممكن لو كانت داخلية (أي أن كلٍّ من الدائن والمدين ينتميان لجنسية واحدة)، لكانت تدخل تحت باب "الاتفاق الجنائي".

4 - تشعر الكثير من بلدان العالم الثالث من جديد، بأنها لا تستطيع

الاستغناء عن سياسة وطنية للتنمية الزراعية، تأخذ في الاعتبار ضرورة حماية الفلاحين من النتائج المدمرة لتسارع انهيارهم أمام "المنافسة الجديدة" التي تعمل منظمة التجارة العالمية على تعزيزها في هذا المجال، وعلى ضمان الأمن الغذائي الوطني في الوقت نفسه.

وفي الختام أودّ أن أؤكد أهمية إقامة إطار مؤسسي يسمح بإعادة تضامن الجنوب لسابق عهده، وهذا يدعم كثيرًا قدرته على خوض المعارك الضرورية في داخل منظمة التجارة العالمية (ما دامت دول الجنوب قد اختارت الانضمام إليها)، وكذلك داخل هيئات إدارة العولمة (خاصة صندوق النقد الدولي). وذلك دون المبالغة في الأوهام بشأن هذه المؤسسات التي كوَّنتها القوى المسيطرة على مقاسها بهدف تدعيم سيطرتها، ومنع أية فرص للتنمية التي لم تكن في يوم من الأيام فكرة تعترف بها الأيديولوجية الليبرالية.

ترجمة: سعد الطويل

المؤلف في سطور

سمير أمين

- تخرج من جامعات فرنسا، وعمل أستاذًا للاقتصاد والعلوم السياسية بعدة جامعات فرنسية.
- عمل خلال السبعينيات من القرن الماضي أستاذًا، ثم مديرًا لمعهد التخطيط التابع للأمم المتحدة في داكار.
- ساهم مع آخرين في تأليف أكثر من عشرين كتابًا باللغة العربية.

أما مؤلفاته المنشورة باللغة العربية فتتجاوز حتى اليوم الأربعين كتابًا منها:

- "التراكم على الصعيد العالمي"، بيروت 1973.
- "التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة"، بيروت 1974.
- "التطور اللامتكافئ"، بيروت، 1974.
- "ما بعد الرأسمالية"، بيروت، 1988.
- "الأمة العربية"، الجزائر، 1990.
- "من نقد الدولة السوفييتية إلى نقد الدولة الوطنية"، القاهرة، 1992.
- "مناخ العصر"، رؤية نقدية، القاهرة، 1999.
- "ما بعد الرأسمالية المتهالكة"، دار الفارابي، 2003.

- "في نقد الخطاب العربي الراهن"، دار العين، القاهرة، 2009.
- "ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالميّة"، دار العين، القاهرة، 2011.
- "قانون القيمة المعولمة"، دار العين، القاهرة، 2012.
- "حول الناصرية والشيوعية المصرية"، دار العين، القاهرة، 2013.
- "قضايا الشيوعية المصرية"، دار العين، القاهرة، 2014.

MOUYN

إن التحليل العام المطروح في هذا الكتاب، عن طابع التحدي الذي يمثله مشروع تصفية المجتمع القروي، ينطبق على جميع بلدان آسيا وأفريقيا، بما فيها مصر. ومن المهم الإشارة إلى تباين درجة تغلغل الممارسات الرأسمالية في تحويل أساليب الإنتاج الزراعي من قطر إلى آخر. فهناك بلدان أصبحت الأرض فيها تمثل سلعة يخضع التصرف فيها لتقلبات أمواج السوق دون اعتبار للأوجه الأخرى في إعادة تكوين العلاقات الاجتماعية. ومصر من هذه البلدان من زمن بعيد، الأمر الذي أدّى إلى تشوه بالغ ملحوظ في واقع المجتمع القروي حتى فقد الريف المصري شخصيته التاريخية ولم يعد فاعلا في هيكلة التطور المجتمعي. وفي هذه الظروف لا ريب أن يتعرّض إنعاش المجتمع القروي في مصر إلى عقبات أصعب مما هي عليه في مجتمعات أخرى.

تصميم الغلاف: غادة خليفة





